التقرير المرحلي المشترك لعام 2018 عن التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما

معلومات أساسية

1- اعتمدت الدول الأعضاء في عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030). وقد وقعت مائة وثلاث وتسعون حكومة عليها للقضاء على الفقر والجوع، والتصدّي لتغير المناخ وعدم إهمال أحد. وقد تطلّب النجاح في تحقيق الأهداف الـ 17 لخطة عام 2030 أن تعزّز الحكومات التزامها بالعمل معًا، ودعا إلى توطيد الشراكات عبر القطاعات وبين الحكومات والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية. واستجابت وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما، أي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي إلى هذا النداء. وفي الوثيقة المشتركة الصادرة في عام 2016 بعنوان "التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما: تنفيذ خطة عام 2030"، شرحت الوكالات الثلاث كيف ستعمل معًا لدعم الحكومات في تحقيق خطة عام 2030.

استجابة الوكالات التي توجد مقارها في روما لطلب العضوية

2- في الوثيقة المشتركة الصادرة في عام 2016[1]، التزمت الوكالات التي توجد مقارها في روما بتزويد مجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلسين التنفيذيين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بمعلومات سنوية محدّثة عن كيفية عمل الوكالات معًا على المستوى القطري، والإقليمي والعالمي. وهذا التقرير المرحلي هو الوثيقة المحدّثة الثانية المقدّمة إلى الأجهزة الرئاسية للوكالات التي توجد مقارها في روما، وقد اشترك في إعدادها كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وكما في نسخة عام 2017[2]، تُبرز هذه الوثيقة المحدّثة المشتركة تعاون الوكالات الثلاث معًا في سياقات محددة، وتقدم أمثلة عن جهود التنسيق المعززة بموجب الدعائم الأربعة للتعاون بين الوكالات التي وجد مقارها في روما. وتتمثل هذه الدعائم الأربع للتعاون في ما يلي: (1) التعاون على المستويين القطري والإقليمي؛ (2) التعاون العالمي؛ (3) التعاون على مستوى المجالات المواضيعية؛ (4) والاشتراك في توفير الخدمات المؤسسية. وتقدّم هذه الوثيقة أيضًا تحليلًا للفرص، والتحديات والدروس المستفادة.

[1] عرضت في الربع الأخير من عام 2016.

[2] عرضت في الربع الأخير من عام 2017.

العلاقة بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام

3- شهد العقد الماضي تحوّلًا ملحوظًا في حجم وتعقيد الأزمات الإنسانية. فقد ارتفع عدد النزاعات المسلّحة على نحو مطّرد مع تضاعف عدد الأزمات المتصلة اتصالًا مباشرًا بالنزاعات المسلحة، أو الناجمة عنها منذ عام 2013. كذلك، باتت هذه الأزمات تولّد بشكل متزايد تفاعلات مركّبة بين العوامل الاقتصادية والبيئية والمناخية والسياسية والأمنية والمجتمعية التي لا تعقد الاستجابة الفورية فحسب، بل أيضًا البحث عن حلول طويلة الأجل. كذلك، أصبح عدد متنامٍ من الأزمات يرتبط بخلافات اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مبتوت فيها ومستعصية الحل، بما في ذلك النزاعات التي أفضت إلى حالات إنسانية ممتدة. وقد كان تعقيد العديد من هذه الأزمات وطابعها الممتد بشكل متزايد في صميم الجهود لزيادة التعاون بين الجهات الفاعلة المعنية بالمساعدة الإنسانية والإنمائية بهدف معالجة الأسباب الجذرية ودعم أفضل للحلول المستدامة في الأجل الطويل، وبخاصة في الاقتصادات الريفية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية. وفي الوقت ذاته، هناك حاجة إلى بذل الجهود لتصميم تدخلات تدعم الأمن الغذائي والتغذوي وسبل المعيشة الزراعية التي تساهم في الوقاية من النزاعات، وإدامة السلام وتحقيق المساواة بين الجنسين بحيث لا يتمّ معالجة الأعراض فحسب بل الأسباب الجذرية للنزاعات.

4- وفي تصويت تاريخي بالإجماع، أقرّ الأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة للمرة الأولى بأن النزاعات المسلحة وأعمال العنف ترتبط ارتباطًا وثيقًا بانعدام الأمن الغذائي ومخاطر المجاعة التي تهدّد حاليًا حياة ملايين الأشخاص. ومن خلال اعتماد القرار 2417 (2018)، لفت مجلس الأمن الانتباه إلى هذا الرابط. وأصبح سكان العالم الأكثر ضعفًا محور جدول أعماله.

5- وبالإضافةً إلى ذلك، ما زال عدد الجوعى في العالم يتزايد، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النزاعات وعدم الاستقرار. وتؤكد الأدلّة الجديدة المقدّمة في التقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2018 أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع قد تزايد في السنوات الثلاث الأخيرة، وعاد إلى مستوياته التي كانت سائدة قبل عقد من الزمان. وبالفعل، يُقدّر أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص في التغذية قد ارتفع إلى 821 مليون شخص في عام 2017 – أي حوالي شخص واحد من كل تسعة أشخاص في العالم. وتتجلّى أشكال سوء التغذية المتعددة في العديد من البلدان، وتزداد السمنة لدى البالغين حتى مع استمرار أشكال نقص التغذية. وتبرز النزاعات وتقلبات المناخ والظواهر المناخية المتطرفة من بين العوامل الرئيسية المسبّبة للزيادة الأخيرة في الجوع في العالم، كما أنها من بين الأسباب الرئيسية المؤدية إلى أزمات غذائية حادة.

6- وأصدرت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة الوثيقة بعنوان "الروابط بين الهجرة والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية" التي تحلّل وتسلط الضوء على دور الزراعة والتنمية الريفية في معالجة الأسباب السلبية للهجرة. وهي تركّز على العوامل العديدة التي تؤثر على قرار السكان الريفيين بالهجرة، بما في ذلك الفقر والجوع والتدهور البيئي والصدمات المناخية والنزاعات والعوامل الاقتصادية وفرص العمل. كذلك، هناك علاقة مباشرة بين الأمن الغذائي والهجرة تشير إلى أن الناس غالبًا ما يهاجرون للهروب من الجوع.

بلورة التعاون: مذكرة التفاهم للوكالات التي توجد مقارها في روما

7- ردًا على التحديات المذكورة أعلاه، وقّعت الوكالات التي توجد مقارها في روما على مذكرة تفاهم مدتها خمس سنوات في 6 يونيو/حزيران 2018. وتستجيب هذه المذكرة للدعوة التي أطلقها الأمين العام، في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتلتزم الوكالات التي توجد مقارها في روما بالعمل وفق النموذج الجديد من خلال إجراء تحوّلات أساسية، بما في ذلك تجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية عن طريق العمل لتحقيق نتائج جماعية، بالاستناد إلى المزايا النسبية ووفق أطر زمنية متعددة السنوات. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون والتنسيق على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية من أجل توفير الدعم المعزّز للبلدان الأعضاء. وهي تحدّد مجالات توفير الدعم الشامل والمتكامل لها، بما في ذلك العمل معًا على وضع عمليات تخطيط وطنية مع الحكومات، وصياغة نتائج وبرامج وعمليات تقييم مشتركة. وتشمل المذكرة أيضًا تبادل تحليلات البيانات والمساءلة المشتركة للنتائج الجماعية والاستمرار في تبادل خدمات المنظمة، بما في ذلك الأمن والموارد البشرية والسفر والخدمات الصحية، ووضع نُهج جديدة مشتركة قائمة على النتائج لتمويل المشاريع، فضلًا عن آلية إبلاغ مشتركة لقياس التقدم المحرز. ويجري حاليًا وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل مشتركة تهدف إلى ترجمة الالتزامات الواردة في مذكرة التفاهم إلى إجراءات ملموسة.

8- وفي إطار تنفيذ مذكرة التفاهم الخاصة بالوكالات التي توجد مقارها في روما، يجري تعزيز التعاون على المستوى القطري. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي على تعزيز الخطط والبرامج الاستراتيجية المشتركة، بما يتفق مع إصلاح الأمم المتحدة، عبر وضع استراتيجيات مشتركة في بلدان مختارة، والعمل على إجراء تحليلات مشتركة للفجوات والحلول الرئيسية في مسألة الجوع في محاولة لدعم "إضفاء الطابع المحلي" على خطة التنمية 2030، ولا سيما الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وسوف تبقى هذه الوكالات تسترشد بالخطط الاستراتيجية القطرية/أطر النتائج التي تضعها بلدانها الفردية، والمتصلة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد، والتي قد تلقي الضوء على مجموعات محددة من التدخلات التي ستنفذ بصورة مشتركة. ويمكن إقامة تعاون أكثر اتساقًا وفعاليةً عن طريق البناء على مواطن القوة والمزايا النسبية لكل منظمة، وبالاستناد إلى ولاية كلّ منها. ومن المسلّم به أنه لا يوجد نموذج واحد يُطبق على جميع الحالات، وأنه قد تنشأ حالات يكون من الصعب فيها أن تعمل الوكالات الثلاث معًا. وفي هذا الصدد، يتم استكشاف نُهج ونماذج مختلفة من التعاون.

الارتقاء بخطة عام 2030: الفرص والتحديات والدروس المستفادة

9- ازداد التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما على نحو مطرد خلال السنوات الأخيرة. ففي عام 2017، تعاونت الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما على المستوى القطري في 50 مشروعًا في 33 بلدًا، مقارنةً مع 29 مشروعًا في 22 بلدًا في عام 2016. وقد تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي في 254 مشروعًا في 75 بلدًا، مقابل 202 مشروع في 74 بلدًا عام 2016. وفي عام 2017، تشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في 68 مشروعًا في 39 بلدًا، مقابل 36 مشروعًا في 27 بلدًا في عام 2016. وهذا يمثل زيادةً بنسبة 26 في المائة، في سنة واحدة فقط في المشاريع الثنائية بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وزيادةً بنسبة

89 في المائة في التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وقد ازداد التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بنسبة 36 في المائة. وازداد التعاون الثلاثي بين الوكالات التي توجد مقارها في روما بحوالي 92 في المائة.

10- وهذه الزيادة في التعاون بين الفرق القطرية التابعة للوكالات التي توجد مقارها في روما تلقي الضوء على التحديات والفرص. وتتمكن الوكالات التي توجد مقارها في روما من تجاوز التحديات من خلال الاتصالات المستمرة بينها وعن طريق التركيز على الأهداف المشتركة التي تتقاسمها. وهذه الأسس ضرورية لنجاح التعاون. كما أن أوجه التآزر المعزّزة بين الوكالات التي توجد مقارها في روما تتسم بأهمية قصوى في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، الذي هو أساس ولايات الوكالات الثلاث.

11- وفي ما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات التي توجد مقارها في روما والرامي إلى تحقيق المستوى الأمثل من الكفاءة والفعالية في الأنشطة المشتركة، فقد أُنشئت لجان توجيهية تابعة لهذه الوكالات على المستوى القطري لتبسيط تخطيط العمل المشترك حول مواضيع ذات أولوية عالية. وتمنح هذه التدابير المشتركة الأولوية للنهج التكميلي الذي يقضي بالعمل على تحقيق المقاصد في إطار أهداف التنمية المستدامة.

12- وبالإضافةً إلى ذلك، جرى تحديد عدة قيود، تمّ تجاوزها أو تخفيفها في معظم الحالات لدى الإقرار بها، فضلًا عن الدروس المستفادة. وهي تشمل ما يلي:

(أ) عند حدوث فجوات في التمويل، قد لا تصل البرامج إلى العدد المخطط له أصلًا من المستفيدين؛

(ب) ونظرًا لعدم القدرة على التنبؤ بالتمويل يصبح من الصعب على الفرق القطرية التخطيط لمشاركة متعددة السنوات في الأجل الطويل، على الرغم من استخدام الموارد الرئيسية المتاحة؛

(ج) ويمكن التخفيف من التنافس على التمويل في ما بين مختلف الأنشطة والبرامج على المستوى القطري إذا تم تعزيز تنسيق الأنشطة واتساقها بين الفرق القطرية، والمكاتب الإقليمية، ووحدات التنسيق وجهات الاتصال في المقر الرئيسي؛

(د) ويمكن أن يتيح تحديد مؤشرات رئيسية لكل بلدّ تُستخدم لتوحيد النتائج، بالاستناد إلى النظرية المتفق عليها لتغيير الأنشطة وتصميم أنشطة خاصة بالسياق، فيما يساهم في الوقت ذاته في تقديم التقارير عن التقدم المحرز وتوليد الأدلّة بالاستناد إلى مؤشرات مشتركة على المستوى العالمي؛

(هـ) وتُعزى التحديات الأساسية في مجال التوصل إلى إنجاز مشترك إلى أطر زمنية مختلفة للتنفيذ والتمويل، وإلى الخبرة المحدودة في وضع البرمجة المشتركة، مثل كيفية تقديم الأنشطة وترتيبها وتسلسلها لتحقيق مكاسب مستدامة من المساعدات الإنسانية إلى التنمية. وهذا يتطلّب المرونة وتحوّلات في طريقة عمل الوكالات ويمكن تعزيزه من خلال الترويج لتمويل/نهج متكامل خلال بعثات الدعم المشتركة على المستوى القطري – التعاون مع مكتب المنسّق المقيم على المستوى القطري؛

(و) ويتطلّب الإنجاز المشترك تخصيص كمية كبيرة من الموارد من أجل تعديل البرامج، وتفعيلها وتقييمها، وبناء الأدلّة والتواصل بشأن النجاح فضلًا عن التنسيق، وبخاصة وقت الموظفين المشاركين في إدارة وتنفيذ برنامج مشترك؛

(ز) وعندما تستند البرامج المشتركة على مبادرات جارية متضمنة في البرامج العالمية، يمكن تخفيض التكاليف التشغيلية. وإضافةً إلى ذلك، ونظرًا إلى المنافع المتأتية عن اتباع نهج مشترك للمساءلة والتعلّم الجماعيين، في الإطار الأوسع نطاقًا للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة، تتسم عمليات التقييم المشتركة بأهمية متزايدة على المستوى اللامركزي. وهناك طلب متزايد على التعاون على نطاق المنظومة وفي ما بين الوكالات في مجال التقييم. كما أن عمليات التقييم المشتركة بين الوكالات توفّر تغطية متزايدة وكفاءة من حيث الكلفة وفهمًا في ما بين الوكالات والشركاء على مستوى المنظمة وعلى المستوى الوطني.

إصلاح الأمم المتحدة

13- في ديسمبر/كانون الأول 2017، وضع الأمين العام للأمم المتحدة خطة إصلاح طموحة، ردًا على الدعوة الموجّهة من الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة لتصبح أكثر استراتيجية، ومساءلةً، وشفافيةً، وتعاونًا وكفاءةً، وفعاليةً وتوجّهًا نحو النتائج. ويقضي هدف الإصلاح بإظهار النتائج التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تساندها بشدة الوكالات التي توجد مقارها في روما. وقد أعدّت الوكالات مدخلات مشتركة، حول عدد من القضايا للمساعدة في رسم ملامح مستقبل تعاون الأمم المتحدة على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال مساهماتها في فريق تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويبحث كل من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في كيفية تقديم خدمات أرفع جودة وزيادات في الكفاءة من خلال وظائف موحّدة في المكاتب الخلفية والمواقع المشتركة، عند الإمكان.

(أ) غير أن بعض جوانب إصلاح الأمم المتحدة قد تطرح تحديات بالنسبة إلى الوكالات التي توجد مقارها في روما، بما في ذلك: جوانب تمويل نظام المنسق المقيم؛

(ب) وسينبغي لدور نظام المنسق المقيم، أي بوصفه عاملًا يمكّن عمل الفرق القطرية للأمم المتحدة من خدمة المحتاجين، أن يضمن وصول الممثلين القطريين إلى الحكومات والجهات المانحة المحلية دون عوائق لتحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) والتقارير المزدوجة المقدّمة من الممثلين القطريين إلى المنسّقين المقيمين؛

(د) وضمان الاستثمارات المسبقة المطلوبة للانتقال إلى عمليات مشتركة في تدبير الأعمال؛

(هـ) والإقرار بأن العديد من المكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة الواجب تحقيقها لن تكون قابلة للقبض أو النقل لاستخدامات أخرى، وخاصة بالنسبة إلى الوكالات العاملة في الميدان، والتي تتمتع بتمويل مخصص بشكل رئيسي، في حين أن مكاسب أخرى سوف تتحقق لمرة واحدة أو بطريقة تدريجية؛

(و) وتطبيق رسم التنسيق المقترح بنسبة 1 في المائة على مساهمات الأطراف الثالثة المخصصة بشكل دقيق وغير الرئيسية في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية.

14- وإضافةً إلى ذلك، ما زال من الضروري تحديد جوانب الإصلاح لتفعيله وتفادي التداخلات على أرض الواقع.

بعثات المديرين إلى إثيوبيا والنيجر

15- في سبتمبر/أيلول 2017، قام مديرو الوكالات التي توجد مقارها في روما بزيارة إثيوبيا بهدف تعزيز أوجه التآزر من أجل تقديم خدمات أفضل للحكومة الإثيوبية، وتقديم الدعم لسكانها الريفيين في تيغراي والدول الإقليمية الصومالية. وفي ذلك الوقت، كانت كل وكالة يوجد مقرها في روما تعزّز ميزتها النسبية في المنطقة الصومالية. وقد تمحور برنامج منظمة الأغذية والزراعة حول المجتمعات الرعوية، من أجل تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود. وساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في بناء مجتمع محلي رعوي ورعوي زراعي قادر على الصمود ومستدام من خلال معالجة قضايا صدمات الأحوال الجوية والجفاف عن طريق استثمارات طويلة الأجل قام بها مشروع بناء قدرة سبل العيش الرعوية والرعوية الزراعية على الصمود. أمّا برنامج الأغذية العالمي، فقد كان يوفّر للمجتمع ذاته المساعدات الغذائية والنقدية في المنطقة الصومالية.

16- وعلى إثر زيارة المديرين عام 2017، وبناءً على البرامج الفردية في المنطقة الصومالية، وضعت الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما خطة عمل من أجل: تعزيز التنسيق والمواءمة مع الأولويات الناشئة للحكومة في مجال الاستثمار؛ وتحديد وصياغة وإطلاق استثمارات جديدة لتعزيز قدرة السكان في الأراضي المنخفضة الإثيوبية على الصمود، ولا سيما في المنطقة الصومالية؛ ودعم الحكومة في مجال تفعيل طريقة العمل الجديدة من خلال دمج المساعدة الإنسانية والإنمائية بشكل أفضل في هذه المجالات. كذلك، تدمج خطة العمل المبادرات الجارية والجديدة في الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما، مع إيلاء اهتمام خاص لإيجاد الحيّز لتعزيز التنسيق والتعاون من خلال مشاورات مشتركة مع الحكومة والشركاء في التنمية والتعاون في مجال تصميم وتنفيذ مبادرات استراتيجية وبرامجية رئيسية.

17- وفي أغسطس/آب 2018، قام مديرو الوكالات التي توجد مقارها في روما بزيارة النيجر. وكشفت البعثة المشتركة إلى مارادي عن ضرورة توسيع نطاق برامج مشتركة تعزّز القدرة على الصمود. وثمة حاجة أيضًا للانتقال من عمليات مشتتة أو صغيرة الحجم إلى برامج أكثر شمولًا وتكاملًا لزيادة الدخل والاستدامة الذاتية. وهذا يمكن أن يمنع الهجرة، والنزاعات والتجنيد من جانب المتطرفين؛ ويعزّز البقاء في المدرسة، وخاصة بالنسبة إلى الفتيات من خلال خفض حالات الزواج المبكر وحالات الحمل لدى المراهقات التي تساهم في استمرار ضعفهن الاقتصادي وكسر دوامة نقص التغذية بين الأجيال. وقد رحّبت حكومة النيجر بزيادة دعم الوكالات التي توجد مقارها في روما لمسائل جمع المياه، واستصلاح الأراضي، وتنمية الزراعة على المستوى المجتمعي والتعليم – لا سيما تعليم الفتيات. كما أن التدابير المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي سوف تدعم جهود الحكومة لنقل البلاد تدريجيًا من حاجتها الحالية إلى الدعم الإنساني إلى حلول إنمائية أطول أجلًا.

18- ويمكن أن يؤثر العمل المشترك للوكالات التي توجد مقارها في روما في النيجر على كسر دوامة النزاعات والجوع ونقص التغذية، ويساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار. وحيثما ضافرت الوكالات قواها في النيجر، ازداد الإنتاج، وتراجعت مستويات الهجرة، وازداد تنوّع سبل العيش وبدأت النظم الغذائية تتنوّع بالنسبة إلى الأشد فقرًا.

وقد عكس ذلك مزيدًا من فرص العمل والدخل للشباب. كما أن ذلك يولّد مجتمعات محلية أكثر أمانًا وازدهارًا. وسوف يتم توسيع نطاق العمل المشترك على المستوى الإقليمي في منطقة الساحل حيث تبرز الحاجة إلى استثمارات ضخمة في تعزيز القدرة على الصمود وسبل العيش. وفي هذا الصدد، التزمت الوكالات التي توجد مقارها في روما بوضع خطة عمل مشتركة في منطقة الساحل. وستوضع خطة العمل بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية لضمان الامتلاك والمواءمة مع الاستراتيجيات الوطنية. ويمكن إيجاد تحليل تفصيلي للتحديات التي تواجه منطقة الساحل وكيف يمكن للوكالات التي توجد مقارها في روما أن تعزّز الجهود القائمة في الملحق 1.

آليات التنسيق لدى الوكالات التي توجد مقارها في روما

19- التقى مديرو الوكالات التي توجد مقارها في روما في مناسبات عديدة، رسمية وغير رسمية خلال فترة تقديم التقارير. وتشكل الجماعة الاستشارية الكبرى التابعة للوكالات التي توجد مقارها في روما آلية تنسيق أُقيمت لمتابعة قرارات المديرين، وضمان التعاون الوثيق بين الوكالات بهدف التقليل من التداخل في ما بينها. وقد التقت الجماعة الاستشارية ثلاث مرات منذ صدور التقرير المرحلي الأخير عن التعاون بين الوكالات. وتقوم الوكالات باستضافة الاجتماعات بالتناوب. ومن بين المسائل التي استعرضتها الجماعة الاستشارية الكبرى واتفقت بشأنها: متابعة البعثات المشتركة للمديرين؛ وإعداد واستعراض مذكرة التفاهم للوكالات التي توجد مقارها في روما؛ والمجالات المشتركة ذات الأولوية والأنشطة المتصلة بها؛ وإصلاح الأمم المتحدة؛ وتعاون الوكالات التي توجد مقارها في روما على المستوى العالمي والإقليمي والقطري والمواضيعي، فضلًا عن الخدمات الإدارية والمؤسسية المشتركة؛ والتحضيرات للاجتماع المشترك غير الرسمي للأجهزة الرئاسية التابعة للوكالات التي توجد مقارها في روما.

الاجتماع المشترك غير الرسمي للأجهزة الرئاسية التابعة للوكالات التي توجد مقارها في روما

20- استضاف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الدورة السنوية الثانية للاجتماع غير الرسمي المشترك بين مجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلسين التنفيذيين لكلّ من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في القاعة الكبرى للمنظمة في سبتمبر/أيلول 2018. وقد سمح هذا الاجتماع المشترك للأعضاء والمراقبين على السواء مناقشة التعاون بين الوكالات بشكل صريح مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. وأشار المشاركون إلى المستوى الرفيع من التعاون على الأصعدة كافة، ورحّبوا بإجراء مناقشة صادقة وصريحة للفرص والتحديات في مجال التعاون بين الوكالات وانخراطها في إصلاح الأمم المتحدة. وركّز الحوار، على وجه الخصوص، على بذل جهود مشتركة لتوطيد التعاون القطري. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للبعثة المشتركة الثانية لمديري الوكالات إلى النيجر، كما تجلّى ذلك في البيان الصادر عن الممثلين الدائمين الذين انضموا إلى الزيارة.

21- واتفقت الوكالات التي توجد مقارها في روما على أن يعقد الاجتماع المشترك غير الرسمي لمجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلس التنفيذي لكل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي مرة واحدة في السنة، وأن تتناوب كل منظمة على تنظيمه. وهكذا، سيتولى برنامج الأغذية العالمي تنظيم اجتماع عام 2019. وفي حين أعربت الدول

الأعضاء عن رضاها إزاء جدول أعمال اجتماع عام 2018، فإنها اتفقت على أن تتبع عملية وضع جدول أعمال الاجتماعات القادمة عملية أكثر شمولاً مع إشراك مكاتب الوكالات الثلاث كافة بشكل أوثق.

دراسات حالة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للوكالات التي توجد مقارها في روما

22- تقوم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف برصد أداء المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف. وتضع الشبكة اللمسات الأخيرة على التقييمات الفردية لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وفي الربع الثالث من عام 2018، أجرت الشبكة، بدعم من الوكالات التي توجد مقارها في روما، دراسات حالة تجريبية حول التعاون القطري بين الوكالات، وركّزت على العمل المشترك على مستوى برنامجي في ثلاثة بلدان – الأردن وبنغلاديش ومدغشقر. وإثر الزيارات القطرية الأولية، أضافت الوكالات التي توجد مقارها في روما مع الفريق التابع للشبكة، دراسة حالة رابعة، باستخدام طريقة استعراض مكتبي في إثيوبيا. فالاستنتاجات والأدلّة الأولى التي جمعتها الشبكة خلال البعثة تلقي الضوء على الممارسات الجيدة والتحديات في مجالي التنسيق والاتساق بين المنظمات، حيث يؤكد بعضها على التحديات المشار إليها سابقًا.

الركائز الأربع للتعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما

التعاون على المستويين القطري والإقليمي

23- في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، جرى توقيع مذكرات تفاهم بين الوكالات الثلاث في عام 2017 لإقامة نظام تعاون إقليمي. وتتمثل الأهداف المشتركة في القضاء على الجوع واستئصال الفقر الريفي المدقع وتعزيز قدرة المجتمعات الريفية على الصمود والتكيّف بشكل أفضل مع تغير المناخ. ومن خلال العمل ضمن هذا الإطار التعاوني، طلبت الوكالات التي توجد مقارها في روما إجراء دراسة مشتركة تنظر في حالات التعاون السابقة لتوثيق الفرص والتحديات والدروس المستفادة، على أن تُقدّم خلال "أسبوع للأغذية والزراعة" في بوينس آيرس، الأرجنتين في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وخلال حدث جانبي يُنظم خلال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في فبراير/شباط 2019. وقد دعت المنظمة للمرة الأولى برنامج الأغذية العالمي للانضمام إلى المطبوع بعنوان "حالة الأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 2018"، التي سوف تُنشر في نهاية العام. وقد أطلقت الوكالات الثلاث مبادرات إنمائية مشتركة في غواتيمالا وكولومبيا وهايتي، لاختبار إطار التعاون الجديد. وهذا العام، اتفقت أيضًا كل من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي على اعتماد نهج مشترك لتقييم حالة الجفاف في الممر الجاف لأمريكا الوسطى وهايتي. كذلك، تنظّم الوكالات أحداثًا مشتركة لتعزيز حوارها الفني والسياسي ولإبراز تعاونها، مثل تنظيم الحدث الجانبي المشترك خلال الاجتماع الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، في سانتياغو، شيلي في أبريل/نيسان 2018.

24- وفي تشاد، أقامت منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية تعاونًا تشغيليًا من خلال تنفيذ مشروع مشترك بعنوان "إنتاج الأغذية المحلية المدّعمة للأطفال". ويهدف المشروع

إلى تمكين الأسر الضعيفة من الحصول على أغذية مغذية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و24 شهرًا. وفي مرحلة توسيع نطاق المشروع، سوف تساهم خبرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجال دعم سلسلة القيمة في استدامة المشروع.

25- وقد وفّرت الصين دعمًا كبيرًا للتعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما. وتعمل المؤسسات الحكومية ذات الصلة مثل مركز الصين الدولي للحد من الفقر ومركز الإنترنت والمعلومات في الصين بنشاط على إشراك كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في مشاريع مثل قاعدة البيانات الإلكترونية العالمية للحدّ من الفقر والمنتدى الدولي للحدّ من الفقر. وفي حين شارك كلّ من المنظمة والصندوق في منتدى عام 2017، دُعي برنامج الأغذية العالمي إلى المشاركة بنشاط في منتدى الصين لعام 2018، فتحول بذلك إلى نشاط مشترك ولقاء سنوي. وعلاوةً على ذلك، تقدم وزارة الزراعة والشؤون الريفية ووزارة المالية في الصين دعمًا منتظمًا للوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما.

26- وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في إطار خطة التنمية القطاعية لمصايد الأسماك في جيبوتي لعام 2035، برنامج دعم خفض الهشاشة في مناطق الصيد الساحلية، الممولّ بشكل رئيسي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتشجّع تدخلات الوكالات التي توجد مقارها في روما على اعتماد ممارسات الصيد المستدامة وتضمن توافر الموارد البحرية وتساهم في الأنشطة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية. كما أسفرت التدخلات، التي اضطلع بها من خلال شراكة الوكالات التي توجد مقارها في روما، عن جملة أمور، منها تعزيز ممارسات الصيد المستدامة في ما بين 1290 من صيادي الأسماك وضمان توافر الموارد البحرية، ومن ثم تحسين إمكانية الحصول على نظام غذائي صحي ومغذي لحوالي 9030 من الأشخاص المستضعفين. وإن المكاسب المحقّقة كثيرة، أهمها تجميع الموارد البشرية والتقنية والمالية للوكالات الثلاث حول مشروع واحد لتحقيق أهداف مشتركة من خلال الفهم المشترك وتبادل الخبرات والدروس المستخلصة.

27- ويقوم التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما في سياقات جغرافية وثقافية متنوعة في غواتيمالا عن طريق برامج مشتركة ومنصات مشتركة للتنسيق الفني تشارك فيها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وأصحاب مصلحة رئيسيين على المستوى الوطني والإقليمي والمجتمعي. كذلك، يشارك الموظفون الفنيون في الوكالات في مجموعات التنسيق المشتركة بين الوكالات بالاستناد إلى مجالات العمل الرئيسية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ممّا يسهّل بدوره التنسيق الفعال على نحو أكبر. وبالتالي، تتماشى أولويات خطة عمل الوكالات التي توجد مقارها في روما مع الأولويات المحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولتحقيق هذه الغاية، تعمل الوكالات الثلاث بشكل وثيق معًا على الركيزة رقم 1 في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية "التنمية الشاملة والمستدامة". وكل هذا العمل يكمّل خطة العمل الجديدة للوكالات التي توجد مقارها في روما للفترة 2018-2019.

28- وفي غينيا، رسم كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي خريطة الأنشطة لتحديد مجالات التقارب والمجالات ذات الأولوية. وقد تبادلت الوكالات مصفوفةً من الأنشطة على مستوى المقاطعات لتنمية أوجه التآزر والتكامل في ما بينها، وهي تشكّل أداة تنسيق لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتعقد الوكالات اجتماعات تنسيق شهرية لتبادل آخر المعلومات عن الأنشطة ومناقشة التعبئة الممكنة للموارد المشتركة

والمدخلات لاستراتيجياتها القطرية. كذلك، تتشارك الوكالات التي توجد مقارها في روما في النتيجة الاستراتيجية 2 لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (الأمن الغذائي والإدارة البيئية والحدّ من مخاطر الكوارث). وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي في مشروع مشترك للوجبات المدرسية بتمويل من اليابان، حيث يشتري برنامج الأغذية العالمي الأرز والخضار وتدعم منظمة الأغذية والزراعة تحسين الإنتاجية. وتُجري الوكالتان التعبئة المشتركة للموارد والبرمجة والتنسيق والإبلاغ.

29- وتدعم الوكالات التي توجد مقارها في روما حكومة الهند في السلسلة الممتدة بين العمل السياسي والمساعدة الفنية وبناء القدرات والاستثمار الريفي في الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الزراعية – وفي نفس الوقت معالجة أولويات مشتركة أخرى للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والبيئة/تغيّر المناخ وخطة عمل الشباب. وبالاتفاق مع حكومة الهند، حدّدت الوكالات 3 نقاط دخول رئيسية لتعاونها: خارطة الطريق لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهي تمثل جهدًا تعاونيًا بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومبادرة استراتيجية يقودها برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع حكومة الهند والتي تضمّنت مدخلات نشطة من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وتعاون الوكالات على مستوى الدولة مع حكومة أوديشا لتحسين التغذية؛ والمساعدة الفنية والمالية المكمّلة التي يوفّرها كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتنمية قدرات الدولة والاستثمارات في التخفيف من آثار الجفاف على المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

30- ومن خلال البرنامج المشترك بشأن الإسراع في إحراز التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، الذي حظي بدعم مشترك من كل من النرويج والسويد، ضافرت الوكالات التي توجد مقارها في روما جهودها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيرغيزستان لتحسين مشاركة المرأة الريفية في صنع القرارات وتحقيق الحوكمة المحلية؛ والقدرة على الصمود في وجه الكوارث والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ؛ والحصول على الخدمات الاجتماعية. وقد جمع هذا البرنامج المشترك بين أصحاب المصلحة المتعددين من الحكومة المركزية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية والناشطين المحليين مع رؤية مشتركة لتحسين الحواجز الهيكلية والمؤسسية للمشاركة المتساوية للنساء. ويتمثل الهدف في خلق تغيير مستدام، يشجّع عليه نظام تعلُّم العمل بشأن قضايا التمايز بين الجنسين الذي يشكّل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج المشترك. وقد ساهمت كل من الوكالات الثلاث في المعرفة والدعم الفني – تمكين المرأة الريفية والارتقاء بالسياسات المراعية للمساواة بين الجنسين. كما أن الدعم الفني والمساعدة في مجال السياسات التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة والمساعدة الغذائية التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي هي عناصر تكمّل نهج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إزاء تنمية الأسر والخبرة في المناطق الريفية.

31- كما يتجذر التعاون القطري للوكالات التي توجد مقارها في روما في جمهورية الكونغو في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويستند على أولويات الحكومة. وبدعم من الاتحاد الأوروبي، تقوم الوكالات التي توجد مقارها في روما بمساعدة المزارعين الضعفاء من خلال مشروع مزارعي الفاصولياء على نطاق صغير. ويتمثل الهدف في تشجيع الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وإقامة الروابط بين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق. وقد دعمت الوكالات التي توجد مقارها في روما حكومة الكونغو في مجال اتساق السياسات وتطويرها من خلال مبادرات مثل خطة العمل المشتركة لتوسيع نطاق التغذية، والسياسة الوطنية للتغذية المدرسية، والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، والاستعراض الوطني الاستراتيجي للقضاء على الجوع.

المستوى العالمي

32- في عام 2018، واصلت الوكالات التي توجد مقارها في روما توفير الدعم المالي، والفني ولجهة الموظفين إلى الأمانة ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والترويج للمنتجات السياسية للجنة الأمن الغذائي العالمي بوصفها أدوات التنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة. وفي إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي، شاركت الوكالات التي توجد مقارها في روما في العمل على نحو ناشط من خلال جلستها العامة الخامسة والأربعين، والمجموعة الاستشارية ومجموعة العمل المفتوحة العضوية، وفرق المهام الفنية، والمشاورات غير الرسمية. وبالإضافةً إلى ذلك، شاركت الوكالات التي توجد مقارها في روما بقوة في مناقشات المتابعة بشأن تقييم لجنة الأمن الغذائي العالمي، وساهمت في تنفيذ الردود على توصياتها. وبوصفها أعضاء في فريق المهام الفني التابع لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية للجنة الأمن الغذائي العالمي، ساهمت الوكالات في وضع الاختصاصات لإعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذوية الصادرة عن اللجنة، وفي إعداد إطار الأغذية المدرسية المزروعة في المنزل.

33- وفي إطار موضوع "التحوّل نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"، حدّدت الوكالات التي توجد مقارها في روما الرسائل الرئيسية التي يجب إدراجها في الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018. وقد تمّ الإدلاء ببيانات مشتركة خلال الجلسات العامة المواضيعية بشأن القدرة على الصمود (أدلى به برنامج الأغذية العالمي)، والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (أدلى به الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، والهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (أدلت به منظمة الأغذية والزراعة). كما نظّمت الوكالات التي توجد مقارها في روما حدثًا جانبيًا بعنوان "تعزيز الروابط الريفية والحضرية لإقامة مجتمعات مستدامة ونظم إيكولوجية صحية". وعلاوةً على ذلك، شاركت الوكالات في الحدث الجانبي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي شاركت في تنظيمه لجنة الأمن الغذائي العالمي ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية حيث قدمت منظمة الأغذية والزراعة بيانًا مشتركًا. وبعد ذلك تبنّى الإعلان الوزاري النهائي، وهو النتيجة الرئيسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الرسائل الرئيسية الصادرة عن الوكالات، بما في ذلك الإقرار بأن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية هي مبادئ أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وأن الزراعة قطاع رئيسي لتحسين حصول الجميع على المياه والموارد الطبيعية على نحو مستدام، وأنه لا يمكن تطوير المراكز الحضرية بمعزل عن المناطق الريفية.

34- وقد استضاف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اليوم الدولي السنوي للمرأة الـ 18 الذي تنظمه الوكالات التي توجد مقارها في روما، في مارس/آذار 2018. وركّز الحدث على تمكين المرأة الريفية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإعلام. واستكشفت الوكالات معًا السبل التي أتاحت من خلالها وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال إسماع صوت النساء الريفيات والمهمّشات وتعزيز وضعهن وتمكينهن. وشدّد كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي على أهمية تمكين المرأة الريفية لتحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. كما أن النُهج الابتكارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي اعتمدتها الوكالات ولدت الفرص للمرأة الريفية في سلاسل القيمة، وتنمية المؤسسات، وزادت مصادر تعليمهن.

35- وأمّا نسخة عام 2018 *لحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم*، فقد تمّ إعدادها بالشراكة للسنة الثانية على التوالي بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية لتوفير المعلومات بشأن التقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية في سياق خطة التنمية لعام 2030. ويؤكد التقرير ارتفاع مستويات الجوع في العالم. وينظر في التقلبات المناخية والظواهر المناخية القصوى باعتبارها عوامل رئيسية تكمن وراء ارتفاع معدلات الجوع في العالم، جنبا إلى جنب مع النزاعات والركود الاقتصادي. كما يكشف تقرير عام 2018 عن تحديات جديدة ويدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحقيق القضاء على الجوع بحلول عام 2030.

36- ونظّمت الوكالات التي توجد مقارها في روما، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والسويد والنيجر وهولندا، حدثًا جانبيًا رفيع المستوى بعنوان "كسر الدوّامة بين النزاعات والجوع" خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وخلال الحدث الجانبي، ناقش الخبراء ضرورة وضع قرار مجلس الأمن 2417 موضع التنفيذ والفرص المتاحة للقيام بذلك، وكذلك كيفية تغيير الطريقة التي بواسطتها نمنع بشكل جماعي نشوب النزاعات ونبني مجتمعات قادرة على الصمود.

37- وانضمت الوكالات التي توجد مقارها في روما إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز الدعوة المعني بأهداف التنمية المستدامة في تنظيم حدث بمناسبة اليوم الدولي للمرأة الريفية في 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، بعنوان "تغذية الأسر والمجتمعات المحلية والتحول: الاحتفال بمساهمات المرأة الريفية في التنمية المستدامة". وقد سلّط هذا الحدث الضوء على المرأة الريفية باعتبارها من عوامل التغيير القوية والشركاء الأساسيين في مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية وتغير المناخ وفي الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وهدف أيضا إلى لفت الانتباه إلى الحواجز والتحديات المحدّدة التي ما زلت المرأة الريفية تواجهها.

38- وفي يونيو/حزيران 2018، نظّمت الوكالات التي توجد مقارها في روما بالشراكة مع مركز الصين الدولي للحد من الفقر ومركز الإنترنت والمعلومات في الصين، حلقة عمل بشأن "تعزيز الشراكات وتبادل المعرفة لتحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة". وتمثل الهدف في إشراك البلدان والشركاء في التنمية في مناقشة حول أفضل الطرق لتبادل المعارف وتعزيز الشراكات التي تقيم آليات فعالة، من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب لدعم تنفيذ خطة التنمية لعام 2030. كما قدّمت وناقشت الوكالات التي توجد مقارها في روما نماذج ناجحة، وممارسات جيدة وسياسات تمكينية للفقر واستئصال الجوع. وتمحورت المناقشات أيضًا حول إقامة منتدى منتظم للجمع بين الوكالات الإنمائية والحكومية، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني للمناقشة وتبادل التجارب بشأن الحدّ من الفقر واستئصال الجوع. وكنتيجة لحلقة العمل، صدر عن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومركز الإنترنت والمعلومات في الصين ومركز الصين الدولي للحد من الفقر بيان مشترك تلتزم بموجبه بتعزيز شراكتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقاسم المعارف وتبادلها والتعاون بينها.

39- وتتعاون الوكالات التي توجد مقارها في روما في تنفيذ برنامج العمل الخاص بتغير المناخ، وتعمل على وضع استراتيجية للتنوع البيولوجي تركّز على التنوع البيولوجي الزراعي.

المستوى المواضيعي

40- لطالما تعاونت الوكالات التي توجد مقارها في روما معًا لإجراء أنشطة هامة في مجالي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال الاشتراك في تنظيم يوم الأمم المتحدة للاحتفال بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سبتمبر/أيلول وكذلك لتخطيط مشاركتها في المعرض السنوي العالمي للتنمية القائمة على التعاون في ما بين بلدان الجنوب الذي سينظّم في نيويورك في نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وقد اكتسب التعاون بين الوكالات بشأن مبادرات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مزيدًا من الزخم في عام 2018. وفيما يحضّر كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي للاجتماع الرفيع المستوى الثاني بشأن التعاون في ما بين بلدان الجنوب (احتفالًا بالذكرى الأربعين لعام 1978 لخطة عمل بوينس آيرس للتعاون الفني بين البلدان النامية - بإيجاز "خطة عمل بوينس آيرس+40")، اعتمدت الوكالات الثلاث "خارطة طريق مشتركة بين الوكالات التي توجد مقارها في روما للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي". ويشكل تنظيم سلسلة من الحوارات مع أعضاء المجلس والشركاء في هذا التعاون (مثلًا خلال يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون في ما بين بلدان الجنوب، والمشاورات السنوية للمجلس)، ووضع منهجية مشتركة وإطار مشترك لرصد وقياس النتائج المتأتية عن أنشطة التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الخيارات المتاحة لإطلاق أنشطة مشتركة في مجال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الميدان، أجزاء من خارطة الطريق المشتركة للوكالات التي توجد مقارها في روما. وسوف تنظم الوكالات التي توجد مقارها في روما مع الصين منتدى وزاريًا حول التعاون العالمي في ما بين بلدان الجنوب في قطاع الزراعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 في الصين. وتعمل الوكالات التي توجد مقارها في روما معًا لوضع أساليب وعمليات، سيتم تجريبها في عام 2019، للرصد والتقييم المنتظمين لتقييم نتائج التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل متماسك.

41- وقامت منظمة الأغذية والزراعة بتنظيم الندوة الدولية الثانية بشأن الزراعة الإيكولوجية في أبريل/نيسان 2018. وقد شارك كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في أحداث جانبية مختلفة لإلقاء الضوء على كيفية دعمها للزراعة الإيكولوجية داخل منظماتها. ولطالما عملت الوكالات على الزراعة الإيكولوجية بصورة فردية، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي اجتمعت فيها الوكالات لمناقشة إمكانية عملها معًا من أجل تحديد الحواجز في وجه اعتماد الزراعة الإيكولوجية من جانب واضعي السياسات، إلى جانب الأدوات اللازمة لتوسيع نطاق الشراكة. ووفّرت الندوة فرصةً لإجراء مناقشة متعددة أصحاب المصلحة بشأن السياسات التي يمكن أن تساعد في توسيع نطاق الزراعة الإيكولوجية.

42- وقد قدّمت كلّ من الوكالات التي توجد مقارها في روما التزاماتها بشأن الطريقة التي قد تساهم بها كل وكالة في عقد عمل الأمم المتحدة من أجل التغذية. وساهمت الوكالات في التقرير المرحلي الأول للعقد الذي نشرته الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية والسبعين (2017-2018). كذلك، نظّمت الوكالات، تحت مظلة العقد اجتماع مجموعة الخبراء بشأن التقدم المحرز في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في نيويورك. وعلاوةً على ذلك، وفي ديسمبر/كانون الأول في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تمّ اعتماد القرار الذي أعلن عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية

(2019–2028) بالإجماع. وسوف تتولى منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عملية تنفيذ العقد. ولمزيد من المعلومات، يُرجى النظر إلى الملحق 3.

43- ولطالما كانت الوكالات التي توجد مقارها في روما تتعاون بشأن القضايا المتصلة بالتغذية على المستويين الإقليمي والقطري. وفي مارس/آذار 2018، دعمت الوكالات على نحو مشترك حلقة العمل الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لبناء القدرات حول موضوع "تعميم التغذية وتنفيذ مشاريع مراعية للتغذية". وفي يوليو/تموز 2018، أُطلقت منصة إقليمية لتنمية القدرات والشراكة في مجال التغذية لأوروبا وآسيا الوسطى من أجل تعزيز القدرات في قطاع التغذية في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، وتحسين حالة التغذية والأمن الغذائي في الإقليم. ويتم التعاون بين الوكالات على المستوى القطري بشكل أساسي من خلال شبكة الأمم المتحدة لتعزيز التغذية التي تشمل أيضًا اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ووكالات أخرى للأمم المتحدة مهتمة بالعمل في مجال التغذية. ويركز التعاون على دعم البلدان – بطريقة متسقة وفعالة – لتحقيق الأهداف والطموحات وفق ما حددته خطة التنمية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، وحركة تعزيز التغذية وأهداف جمعية الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تحظى لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية بدعم مشترك من الوكالات التي توجد مقارها في روما ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتركز على التحديات المتعددة الأوجه للتغذية. وتعزز اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية التعاون والاتساق في ما بين الوكالات التي توجد مقارها في روما والمنظمات الشريكة، في سعي منها إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله. أمّا أنشطة الوكالات على المستوى القطري، فتركّز بشكل رئيسي على تعزيز القدرات الوطنية في مجال حوكمة التغذية وتوسيع نطاق الأنشطة في مجال التغذية. وبالإضافةً إلى ذلك، أُبلغ عن حالات تعاون ناجحة للوكالات على المستوى القطري تحت مظلة مذكرات تفاهم مشتركة بين الوكالات التي توجد مقارها في روما للبرامج المتعددة السنوات، كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي، مع المناقشات الجارية في سري لانكا ومبادرات سلاسل القيمة الخاصة بالتغذية في زامبيا.

44- وقد شاركت الوكالات التي توجد مقارها في روما على نحو نشط في برامج الوجبات المدرسية المزروعة في المنزل، التي تربط الوجبات المدرسية بالزراعة المحلية. وقد أُطلق خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي مطبوع إطار الموارد الخاص بالوجبات المدرسية المزروعة في المنزل، وهو نتيجة جهود مشتركة بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، والمؤسسة العالمية لتغذية الطفل، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والشراكة من أجل تنمية الطفل ومركز الامتياز التابع لبرنامج الأغذية العالمي في البرازيل. ويشكل إطار التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية أداةً توجيهية لدعم البلدان وأصحاب المصلحة المعنيين بتصميم البرامج، وتنفيذ ورصد برامج الوجبات المدرسية من خلال الشراء من المنتجات المحلية أو من منتجات مزروعة في المنزل. وبإمكان الحكومات والشركاء في التنمية الذين يوفّرون المساعدة الفنية والمالية، فضلًا عن المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص الاستفادة من هذا المطبوع. وعلاوةً على ذلك، نظّمت الوكالات التي توجد مقارها في روما حدثًا جانبيًا مشتركًا خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي مع الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والبرازيل لتبادل الممارسات الجيدة، والتحديات والفرص المتاحة للابتكار، وتوسيع النطاق المتكامل للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية للحصول على فوائد متعددة – بما في ذلك أثر هدف التنمية المستدامة على الأرض وتحسين عمليات وضع السياسات والتعلّم.

45- وفي عام 2018، أطلقت الوكالات التي توجد مقارها في روما دورةً للتعلّم الإلكتروني جرى تطويرها في إطار المشروع المشترك بين الوكالات بعنوان "تعميم استراتيجيات الحدّ من الفاقد في الأغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق التي تعاني من عجز غذائي"، والذي يقدّم منهجية دراسة الحالة التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة والتي تحلّل الأسباب المتعددة الأبعاد للفاقد في سلاسل مختارة من الإمدادات الغذائية. ويجري إعداد الوحدات بشأن سلسلة القيمة المستدامة للتغذية.

46- وتواصل التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما من خلال الإعداد للدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة من خلال اجتماع فريق الخبراء المعني بالموضوع ذي الأولوية: "التحديات والفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الريف". وفي تلك الدورة، قدّم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بيانًا مشتركًا نيابةً عن الوكالات التي توجد مقارها في روما، وجرى تنظيم مائدة مستديرة للجهات المانحة. وقد وفّر ذلك الاجتماع فرصةً لتبادل التجارب، وتحديد مجالات مستقبلية محتملة للعمل المشترك تتناول بالتحديد القضايا التي تواجهها النساء والفتيات الريفيات في سياق الزراعة والتنمية الريفية. وقد حضر هذا الحدث ممثلون عن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك ممثلين عن موائل الأمم المتحدة وألمانيا وفنلندا وكندا ومؤسسة بيل وميليندا غيتس. وبالتعاون مع وفد الاتحاد الأوروبي، وُضع برنامج للنهوض بالنُهج التحوّلية بين الجنسين من أجل تحقيق هدف الأمن الغذائي والتغذية، مع إمكانية تنفيذها من جانب الوكالات التي توجد مقارها في روما في مطلع عام 2019.

47- وبدعم من الحكومة الكندية، تنفّذ كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي برنامجًا ابتكاريًا يمتد على خمس سنوات في مجتمعات محلية مختارة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والنيجر. وتهدف الوكالات التي توجد مقارها في روما والحكومة الكندية إلى دعم أسرٍ قادرة على الصمود تنعم بالأمن الغذائي في الأقاليم الأكثر تأثرًا بالأزمات الممتدة والمتكررة. وقد أرسى العام الأول من البرنامج الأسس (التخطيط والخطوط القاعدية للاستهداف، وما إلى ذلك) للتنفيذ المستمر لأنشطة مكمّلة ومتتابعة للوكالات. ويمثل التعاون جهدًا لا مثيل له لدعم المجتمعات الضعيفة نفسها على مدى 5 سنوات، مع التركيز على النساء والأطفال من أجل خفض الاعتماد على المساعدة الإنسانية وتعزيز قيام مجتمعات تتمتع بالاكتفاء الذاتي والقدرة على المقاومة. وسوف تعمل الوكالات معًا على تعزيز سبل العيش الريفية المستدامة والقادرة على الصمود التي تشكل حجر الزاوية في المجتمعات السلمية والمستقرة.

خدمات المنظمة

48- يعقد فريق المشتريات المشتركة للوكالات التي توجد مقارها في روما اجتماعات كل شهرين ويشارك في جميع المبادرات ومجموعات العمل ومشاريع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في شبكة المشتريات لتعزيز التعاون بين الوكالات، وتبادل المعارف وأفضل الممارسات، وتنسيق القواعد والإجراءات والتطوير المهني للموظفين. وفي عام 2017، أجري 13 نشاطًا مشتركًا للمشتريات من أجل: (1) الإجلاء الطبي؛ (2) والتأمين الطبي والصحي؛ (3) وبرنامج أدوب (Adobe)؛ (4) وآلات البيع؛ (5) والأثاث؛ (6) والاستشارات المالية/الجهة العالمية الوديعة، (7) والإقرار المالي؛ (8) والكهرباء؛ (9) والغاز، (10) وخدمات التدريب، (11) والاجتماع عن طريق الفيديو، (12) وأعمال التجديد، (13) والبنزين المعفى

من الضرائب. وفي عام 2017، أُبرم 18 عقدًا لمؤسسات أخرى بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، بما في ذلك أجهزة تكنولوجيا المعلومات، والمراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية، والخدمات الاستشارية لأمن تكنولوجيا المعلومات، ومعدات الاتصالات، وخدمات التدريب على تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الأجهزة والخدمات الخاصة بالربط بالأقمار الاصطناعية. وخلال الربع الأول والثاني والثالث من عام 2018، أُبرمت سبعة عقود مع مؤسسات أخرى بين الوكالات لتوفير الخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخدمات استشارية لوضع تأمين المؤشر، وخدمات تصحيح الوثائق ونشرها وأثاث المكاتب، وخدمات مركز عمليات أمن تكنولوجيا المعلومات والخدمات الأمنية.

49- واستجابةً للدعوة إلى تعزيز قدرات التقييم الخارجي، الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/69/237 وفي تقييم وحدة التفتيش المشتركة لعام 2014 لوظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة، أنشئ مجتمع للممارسة معني بتقييم الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية: "EVAL-ForwARD". ويهدف هذا المجتمع إلى تعزيز دمج الفكر التقييمي في نظم الاستعراض الوطنية والعالمية لأهداف التنمية المستدامة. وخلال الفترة 2019–2021، سوف يوسّع هذا المجتمع عضويته، بهدف الوصول إلى جمهور أوسع مهتم بتقييم الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية وإشراكه في هذا التقييم، من خلال استخدام مجموعة من القنوات الافتراضية والفعلية. وبالاستناد إلى الاحتياجات المتجددة للمجتمع المحلي، سوف يقوم EVAL-ForwARD بتطوير أنشطة تبادل المعرفة والتعلم التي من شأنها أن تعزّز قدرات التقييم، مع التركيز بصورة خاصة على تقييم التقدم المحرز باتجاه تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وفي بداية عام 2017، اتفقت مكاتب التقييم المستقلة في الوكالات على إجراء عمليات تقييم للحافظات القطرية في الكاميرون وعلى إجراء عمل تقييمي تجريبي بهدف استكشاف إمكانية التكامل والاتساق لدعم الاحتياجات والأولويات الوطنية. وقد عقدت حلقة عمل مشتركة في ياوندي في عام 2018 تسترشد بها الشراكات المستقبلية، وأوجه الاتساق والتآزر بين الوكالات التي توجد مقارها في روما. وبالإضافةً إلى ذلك، فإن مكاتب التقييم المستقل التابعة للوكالات التي توجد مقارها في روما أعضاء نشطة في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الذي يجمع بين وظائف التقييم لدى 46 منظمة عضوًا. وفي مايو/أيار 2018، استضافت الوكالات التي توجد مقارها في روما أسبوع التقييم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة. وقد جمع أسبوع التقييم بين 163 مهنيًا في مجال التقييم لتبادل الدروس وأفضل الممارسات، ومناقشة برامج العمل والمبادرات المشتركة بين الوكالات.

50- وفي يونيو/حزيران 2018، عقدت مكاتب الإشراف للوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما اجتماعها السنوي لتبادل خطط عملها السنوية، ومناقشة التجارب والدروس المستفادة من المراجعة المشتركة للأمن واستعراضات النزاهة الاستباقية وطابع التعاون المستقبلي. وتضمّن الحدث أيضًا مناقشات بين مدراء الشؤون الأخلاقية في المكاتب الثلاث، ووفّر فرصة قيّمة لإقامة الشبكات بالنسبة إلى الموظفين المعنيين بالإشراف في الوكالات التي توجد مقارها في روما في مجالي المراجعة والتحقيقات على السواء.

51- ويتعلق مجال آخر للتعاون بين الوكالات بتحسين الممارسات البيئية وتقديم التقارير في مجموعة إدارة القضايا حول إدارة الاستدامة البيئية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفّرت نقاط الاتصال البيئية في الوكالات توجيهات مشتركة وابتكارية في مجال كفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للنفايات والمياه، والمشتريات المستدامة ونظم إدارة البيئة. ويركّز التعاون أيضًا على مواءمة نظم الحوكمة البيئية، واستراتيجيات إدارة الكربون والنفقات الرأسمالية لإدارة

الاستدامة البيئية. وفي يونيو/حزيران، ضافرت الوكالات قواها في حملة مرتبطة بموضوع اليوم العالمي للبيئة "القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية". كذلك، نظّمت الوكالات التي توجد مقارها في روما، والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي والمنظمة الدولية لقانون التنمية النسخة الرابعة من مبادرة "تنظيف روما".

سُبل المضي قدمًا

52- قرّرت الوكالات التي توجد مقارها في روما مواصلة استخدام كل فرصة متاحة للاضطلاع بتدابير منسّقة بوصفها المجموعة الرائدة للوكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لعام 2030 الأوسع نطاقًا – والآن، أيضًا، إقرارًا بإصلاح الأمم المتحدة واستجابةً لها. كما أن الدعوة لتحقيق كفاءات ملموسة ومعزّزة تحثّ إدارة الوكالات التي توجد مقارها في روما والفرق على المستويات كافةً على البحث بشكل استباقي عن تدابير تعاونية يمكنها أن تساعد في تحقيق قيمة أكبر للمال، والتوصل إلى نتائج مشتركة أفضل على أرض الواقع.

53- ونحن نتعهد بالارتقاء باستراتيجيات وبرامج وأنشطة جديدة تتفق مع مواطن القوة المتبادلة والخبرة التي نتمتع بها، بالبناء على المهارات الفنية والطرق التشغيلية التكميلية لدى كل وكالة، بهدف تحقيق قدر أكبر من الفعالية والكفاءة.

54- وسوف نستكشف مزيدًا من طرق التمويل الابتكارية لدعم جهود التعاون بين الوكالات على المستويات كافة. وعلى سبيل المثال، يمكن لجهات أخرى نقل مبادرة القدرة على الصمود المموّلة من كندا، وتعزيزها وتوسيع نطاقها، من خلال تعزيز الدعوة، وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المنبثقة عن هذا التعاون.

55- وسوف تواصل الوكالات التي توجد مقارها في روما النهوض بالأنشطة التعاونية على جميع المستويات، مع بعضها البعض وضمن منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا، وبما يتماشى مع الجهود الجارية لإصلاح الأمم المتحدة. وسوف تسعى الوكالات إلى مواصلة تحليل الفرص والتحديات المتصلة بالتعاون، ووضع مزيد من الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

56- وتعمل الوكالات التي توجد مقارها في روما بشأن وضع مؤشرات لتقييم نتائج تعاون الوكالات بما يتجاوز الإبلاغ عن المدخلات والمخرجات. وسيؤدي ذلك إلى تحسين استيعاب عمق التعاون ونوعيته على المستويات كافة، من الناحيتين الكمية والكيفية.

57- وبصيغة ملموسة، ستواصل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي استكشاف وتطوير برمجة واستراتيجيات مشتركة على المستوى القطري (على نحو تشاوري عبر الفرق القطرية للأمم المتحدة) تتماشى مع إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية (بوصفه الإطار الرئيسي للتخطيط والتنفيذ)، وبالتالي، تتواءم مع الأولويات الوطنية للدول الأعضاء. وسوف توضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل التي من شأنها أن تعكس الأنشطة الملموسة الرامية إلى تنفيذ مذكرة التفاهم للوكالات التي توجد مقارها في روما.

58- ومن المسلّم به أنه قد يكون من الصعب السعي إلى تحقيق نتائج جماعية في السياقات القطرية المختلفة التي تعمل ضمنها الوكالات التي توجد مقارها في روما – لا سيما أن هذا يتطلّب التنسيق في الحوار المشترك حول السياسات والمشاركة الكاملة في مجال وضع التصوّر، والتخطيط، والتحليل، والبرمجة/التصميم والتنفيذ. وبما أن الوكالات التي توجد مقارها في روما قد انخرطت أصلًا في تطوير نتائج جماعية، سوف تتبادل خبراتها (من خلال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى) مع باقي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تعيد تنظيم وتجهيز نفسها في إطار نظام المنسقين المقيمين المنشط من أجل تعزيز فرق الأمم المتحدة القطرية.

الملحق 1: دراسة حالة – التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما في النيجر والنهج الإقليمي في منطقة الساحل

الاستجابة إلى التحديات التي تواجهها منطقة الساحل
البناء على النهج الإقليمية القائمة وتعزيز التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما

معلومات أساسية

1- تشكل الزراعة، بما في ذلك الثروة الحيوانية والإنتاج المحصولي، قطاعًا محوريًا في التنمية الاقتصادية في منطقة الساحل، وهي توفر الجزء الأكبر من العمالة. ونظرًا إلى الطرقات التجارية القديمة والحيوية الممتدة من الساحل إلى البلدان الساحلية، فإن النظم الرعوية تتسم بأهمية أساسية بالنسبة للاقتصاد الإقليمي في الأراضي الرطبة في أفريقيا. وبالفعل، يعتمد حوالي 70 في المائة من إجمالي السكان و80 في المائة من أشد السكان فقرًا على القطاع الزراعي لتأمين سبل معيشتهم.

2- وتشهد المنطقة أحد أعلى معدلات الفقر في العالم، كما تُسلّط الأضواء عليها بشكل منتظم لما تعانيه من مجاعات وعدم الاستقرار، والإرهاب والاتجار غير المشروع. ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان في الساحل من 140 مليون نسمة إلى 330 مليون نسمة عام 2050، حيث يتضاعف عدد الشباب. وتشير توقعات الاحترار في إطار سيناريوهات تغير المناخ المتوسط إلى أن مناطق واسعة في أفريقيا سوف تشهد زيادةً في الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين بنهاية هذا القرن. وتمثل هذه الاتجاهات سببين من بين الأسباب الجذرية للأزمة الحالية في الأراضي الجافة، ممّا يولد نزاعات على الموارد الطبيعية الشحيحة (بما في ذلك الأراضي والمياه) بين الرعاة والأسر المستقرة التي تشارك في إنتاج المحاصيل.

3- ويشكل الاستياء المتنامي إزاء غياب أو ضعف خدمات الدولة عاملًا ثالثًا. وقد استغلّت المجموعات المسلحة هذا الاستياء، الذي ترافق بالفقر، والجوع، وغياب الفرص الاقتصادية، وازدادت أهميتها في منطقة الساحل حيث غالبًا ما تكون سلطة الدولة والقادة التقليديين معطّلة.

4- وبالتالي، فإن إيجاد سبل عيش أفضل وأكثر أمانًا لسكان الساحل وتحقيق التنمية المستدامة طويلة الأجل يتطّلب الاستثمار في الزراعة وفي قطاعات أخرى. وبالفعل، سوف يكون من الضروري تعزيز قدرات مؤسسات الدولة لتلبية احتياجات المجتمعات الريفية في منطقة الساحل، بغضّ النظر عن التمايز بين الجنسين، والعمر، والأصل العرقي وسبل العيش، لكبح الفقر، وعدم الاستقرار وانعدام الأمن. وينبغي النظر إلى الرعاة وغيرهم من المجتمعات المحلية المحرومة تاريخيًا باعتبارهم جهات فاعلة رئيسية، وجزءًا من الحلّ المستدام لضمان استقرار الأراضي الجافة. وبالفعل، من الأهمية بمكان إشراكهم في عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات لفهم التهميش والشكاوى والتصدي لها.

5- ومن الضروري الاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية وبناء قدرة المجتمعات الرعوية والرعوية الزراعية والمستقرة على الصمود في وجه تقلّب المناخ والظروف الأمنية غير المستقرة، بما في ذلك التصدي لقضايا الحصول على الأراضي،

واستخدام الأراضي (زراعة المحاصيل مقابل الإنتاج الحيواني)، وإدارة المراعي ومكافحة الأمراض الحيوانية والنباتية. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الاستجابة جزءًا من نهج أوسع نطاقًا للتنمية الطويلة الأجل للأراضي الجافة في أفريقيا، والتي تتضمن التنويع من الرعي والإنتاج الأولي في الزراعة. وتعكس مجالات التدخل الستة ذات الأولوية لدى تحالف الساحل (للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل[3]) تحولًا باتجاه نهج أكثر تكاملًا: (1) الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي؛ (2) واللامركزية والخدمات الأساسية؛ (3) وقابلية توظيف الشباب؛ (4) والحوكمة؛ (5) والطاقة والمناخ؛ (6) والأمن الداخلي.

شراكات الوكالات التي توجد مقارها في روما

6- على الرغم من الاهتمام الكبير الذي تحظى به منطقة الساحل في سياق الأزمات والنزاعات، ينبغي توفير قدر أكبر من المعارف وفهم مختلف المسارات الإنمائية الطويلة الأجل، مع مراعاة خصائص السياقات ووضع حلول مكيّفة في المنطقة.

7- ويمكن للوكالات التي توجد مقارها في روما أن تساهم في هذه الجهود الدولية من خلال التعاون بين الوكالات الثلاث ومع جهات فاعلة أخرى، من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وهذا يشمل تعزيز الشراكات والتعاون مع منظمات إقليمية، على غرار:

- المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (بوركينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا والنيجر) إطار مؤسسي للتنسيق والتعاون في وضع السياسات وفي المسائل الأمنية في غرب أفريقيا. ويعمل السنغال أيضًا بتعاون وثيق مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.
- واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وهي تتألف من 13 بلدًا: بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو والسنغال وغامبيا وغينيا وغينيا-بيساو وكابو فيردي وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والنيجر.

التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما في منطقة الساحل

8- تنفّذ الوكالات التي توجد مقارها في روما عددًا من البرامج والمبادرات التي يمكن دمجها وتوسيع نطاقها للتصدي لمختلف التحديات التي يواجهها الإقليم، دعمًا للحكومات وجهودها في تفعيل الاستراتيجيات والبرامج الشاملة للتحوّل الريفي في منطقة الساحل. وترد في ما يلي مجموعة من المبادرات الإقليمية الممكنة التي تشارك فيها الوكالات التي توجد مقارها في روما، والتي يمكن تعزيزها.

- تعزيز قدرة سبل عيش الرعويين على الصمود. يشكل دعم التنمية الرعوية القادرة على الصمود في منطقة الساحل شرطًا أساسيًا. ويرمي المشروع إلى تعزيز قدرة المزارعين الرعويين الشباب على الصمود والمساهمة في استقرار

[3] بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

المنطقة. وعلاوةً على ذلك، وقعت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خطاب الاتفاق مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي من أجل تنسيق التدخلات في المنطقة وتفعيلها بما في ذلك التدريب على صحة الحيوان والإنتاج الحيواني، والدمج بين المدارس الحقلية الرعوية والنهج التعليمية الرعوية، وإدارة المراعي والثروة الحيوانية.

- **تنويع الفرص الاقتصادية ما بعد المزرعة**. سوف تركز الوكالات التي توجد مقارها في روما على المساعدة الفنية والاستثمار داخل النظم الرعوية والرعوية الزراعية وخارجها في التنمية الريفية وتنويع الفرص. كما أن تعزيز توليد القيمة المضافة للمنتجات الأولية في المدن الثانوية من الأراضي الجافة سوف يتيح فرصًا للتنويع والعمل خارج نطاق الإنتاج الحيواني. وهذا يتطلب وجود بيئة آمنة ومواتية للأعمال، فضلًا عن قوة عاملة مثقفة وماهرة. ويمثل تعليم الأطفال في المجتمعات الزراعية الرعوية، بما في ذلك التدريب المهني، عنصرًا أساسيًا لبناء القدرات البشرية من أجل تعزيز مبادرات ريادة الأعمال.

- **تحسين صحة الحيوان والخدمات الحكومية**. إن القضاء على مرض يتسبب في خسائر كبيرة بالنسبة إلى الرعاة مسألة لا غنى عنها. فعلى سبيل المثال، يركّز برنامج استئصال طاعون المجترات الصغيرة على القضاء على المرض بالإضافة إلى إعادة خدمات الحكومة في الأراضي الجافة. وتشكل الخدمات البيطرية وخدمات الإرشاد الريفي نقطة دخول للحوار بين الرعاة والدولة. ويبلغ نهج الصحة الواحدة كامل إمكانياته في المناطق الرعوية حيث أن التصدي لمرض هام جدًا بالنسبة للرعاة، مثل طاعون المجترات الصغيرة، قد يصبح قناةً لمعالجة المسائل الأخرى المتصلة بالصحة الحيوانية والبشرية داخل المجتمعات الرعوية. وعلاوةً على ذلك، يقود برنامج الأغذية العالمي شبكة سلاسل الإمداد المعنية بالأوبئة، والتي تشارك فيها منظمة الأغذية والزراعة من خلال دعم الجهود العالمية للاستعداد للأوبئة والاستجابة لها.

(أولاً) مكافحة التصحّر واستعادة سبل العيش. تتدهور نظم الإنتاج النباتية والحيوانية في منطقة الساحل، وتتأثر بالتصحّر وتدهور الأراضي، ممّا يعرّض سبل عيش المجتمعات والأمن الغذائي إلى الضعف في وجه تزايد الظواهر المناخية المتطرفة وتغير المناخ.

- بإمكان **مبادرة الجدار الأخضر العظيم في أفريقيا** أن يحوّل حياة ملايين الأشخاص في الساحل. ويقود الاتحاد الأفريقي هذه المبادرة لمكافحة آثار تغير المناخ والتصحّر، والتصدي لانعدام الأمن الغذائي، والفقر والتنمية الريفية. وبحلول عام 2030، تهدف مبادرة الجدار الأخضر العظيم في أفريقيا إلى استعادة أكثر من 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة حاليًا، الأمر الذي سيخلق بدوره 10 ملايين وظيفة. وتضمّ جميع خطط العمل القطرية المعنية بهذه المبادرة استصلاح واسع النطاق للنظم الزراعية والحرجية والرعوية، التي تجمع بين الزراعة البعلية، والثروة الحيوانية والإنتاج القائم على الأشجار، كأحد أعلى الأولويات. ويروّج البرنامج لاستصلاح واسع النطاق للزراعة على نطاق صغير، ويضع المجتمعات المحلية في صميم جهود الاستصلاح. ويمكن لمبادرة الجدار الأخضر في أفريقيا أن تشكل منصة لإقامة تعاون أكثر تكاملًا بين الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما، حيث يتم تبادل الممارسات الجيدة من أجل تحفيز التخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في وجهها.

(ثانيًا) تحسين الحصول على المياه من خلال جمع المياه وتخزينها خلال موسم الأمطار لاستخدامها في الموسم الجاف. أطلقت الوكالات التي توجد مقارها في روما المشروع بعنوان "مليون خزّان لمنطقة الساحل" لتعزيز الحلول البسيطة والفعالة من حيث الكلفة من أجل تجميع مياه الأمطار وتخزينها للأسر والمجتمعات المحلية الضعيفة.

- يبقى **الحصول على مياه الشرب والمياه في المزرعة أمرًا أساسيًا**. سوف يتمّ الجمع بين تدريب المجتمعات المحلية على بناء الخزانات واستخدامها وصيانتها، وعلى تقنيات إدارة المياه مع تنمية القدرات في مجال تغير المناخ في قطاع الزراعة. وعلاوة على ذلك، سوف يرتبط المشروع بنظم للحماية الاجتماعية القائمة ويوفّر في الوقت ذاته مدخلات زراعية ذكية مناخيًا.

(ثالثًا) تعزيز قدرة سبل عيش المجتمعات الضعيفة على الصمود. أطلقت الوكالات التي توجد مقارها في روما مبادرة متعددة البلدان لدعم تعزيز سبل العيش المستدامة وتنويعها في سياقات مختلفة متأثرة بالأزمات الممتدة والمتكررة في جميع أنحاء أفريقيا (بما في ذلك في النيجر). ويجمع تصميم البرنامج بين الأدوات والنُهُج إزاء القدرة على الصمود (التخطيط، والبرمجة والقياس). ففي النيجر، مثلًا، يتمّ الجمع بين المساعدة الغذائية للأصول التابعة لبرنامج الأغذية العالمي الذي يضمّ أهدافًا تغذوية مع المدارس الحقلية للمزارعين التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ونوادي ديميترا ودعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للبنية التحتية ومنظمات المزارعين من أجل زيادة قدرة سبل عيش المجتمعات الريفية على الصمود على نحو مستدام.

(رابعًا)- دمج نظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات مع التنمية الريفية. بإمكان الوكالات التي توجد مقارها في روما أن تحسّن تنسيق برامج الحماية الاجتماعية مع نظم الحكومة الحالية، بما يعزّز تكييف الاستجابة للأزمات ويوسّع نطاقها. ويمكن للوكالات أن تجري أنشطة مشتركة لجهة التخطيط، والتصميم وتقييم الاحتياجات والمخاطر بالاستناد إلى الأدوات المتاحة لكلّ منها؛ وتعزيز السجلات الاجتماعية؛ والاستثمار في تبادل الخبرات والمعلومات بين الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية والحكومية؛ والترويج لأوجه التآزر بين نظم الحماية الاجتماعية والتكنولوجيات الجديدة لتوفير المساعدة، فضلًا عن نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر.

(خامسًا) تعزيز بناء السلام والتماسك الاجتماعي. من الضروري تعزيز وتوطيد التماسك الاجتماعي وتمكين الشباب والنساء والسكان الضعفاء في المجتمعات الرعوية والزراعية الرعوية العابرة للحدود، للتوصل إلى بناء السلام والوقاية من النزاعات.

- **تعزيز عمالة الشباب**: يشكل مكونًا أساسيًا لبناء السلام وبديلًا مناسبًا للهجرة. وبالفعل، من الضروري توفير حلّ بديل مستدام لهجرة شباب الريف، الأمر الذي يعظّم مساهماتهم الإيجابية في البلدان. وتدعم الوكالات التي توجد مقارها في روما مجموعةً من المبادرات لعمل الشباب مثلًا، بما يعزّز قدرة السكان المتنقلين والمجتمعات الضعيفة على الصمود في بلدان المجموعة الخماسية في منطقة الساحل بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية واليونسكو. وقد ركّز برنامج عمل الشباب في الزراعة على الحؤول دون تجنيد الشباب في الجماعات المسلحة. كذلك، تساهم مشاركة الشباب والنساء في المبادرات المحلية لحفظ السلام من خلال التعليم وتوعية المجتمعات المحلية والتماسك الاجتماعي في كبح انتشار التطرّف.

(سادسًا) تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. لقد ضافرت الوكالات التي توجد مقارها في روما قواها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ البرنامج المشترك بعنوان "تعجيل التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية".

- تهدف البرامج إلى توليد تحسينات دائمة في رفاه المرأة الريفية، مع التركيز بصورة خاصة على أربعة مجالات: تحسين الأمن الغذائي والتغذوي؛ وزيادة الدخل لتوفير استدامة سبل العيش وتوليد الثروة؛ وتعزيز المشاركة والقيادة في المؤسسات/المنظمات الريفية؛ وإيجاد بيئات سياسية تحوّلية أكثر مراعاةً للتمايز بين الجنسين، من خلال تحفيز الإصلاحات السياسية والتشريعية.

الخطوات المستقبلية: النهوض بالممارسات الجيدة وتوثيقها – ترجمة مذكرة التفاهم للوكالات التي توجد مقارها في روما إلى عمل ملموس

9- انطلقت المبادرة المشتركة بين الوكالات التي توجد مقارها في روما وكندا لتعزيز القدرة على الصمود في مارس/آذار 2017- وهو تعاون متين يمكن السعي إلى تحقيقه وتوسيع نطاقه. كما أن الشراكة الهامة التي يجري توطيدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والنيجر بتمويل من كندا، تساهم على نحو مباشر في الأولويات الرئيسية للوكالات.

10- وتشمل هذه الأولويات، من بين أمور أخرى: (1) الاستجابة إلى الاحتياجات الفورية مع تعزيز القدرة على الصمود في الأجل الطويل في وجه الصدمات وعوامل الضغط، (2) وتنفيذ الرابط الثلاثي بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام، (3) ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وانعدام الأمن والهجرة، (4) ودعم دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، (5) وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

11- وتمثل هذه المبادرة تعزيز القدرة على الصمود دعمًا لخطة إصلاح الأمم المتحدة إذ تساهم في تشجيع التعاون بين وكالات الأمم المتحدة، وخاصة بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، وتوفّر نموذجًا تحتذي به وكالات أخرى. كذلك، تتحدّى النماذج والنهج والشراكات التقليدية لتحقيق أثر إنمائي على نطاق واسع من خلال التعاون الوثيق. والأهم من ذلك أن هذا البرنامج يبنى على ولايات الوكالات وميزتها النسبية فيجمع بين مختلف الأدوات والمنهجيات لتعظيم الاتساق في الاستجابة.

12- بالتالي، وتماشـيًا مع مذكرة التفاهم للوكالات التي توجد مقارها في روما، وضـمن روح التعاون بين الوكالات، يمكن اتخاذ إجراءين ملموسين في الأشهر الإثني عشر المقبلة:

- تعزيز هذه الشراكة البارزة، وتوسيع نطاقها والنهوض بها: يمكن القيام بذلك من خلال تعزيز الدعوة على المستوى العالمي (مثلًا، الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، التي أطلقها المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بالشراكة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة)، من خلال بعثات مشتركة لوضع برامج لتعزيز القدرة على الصمود (مع شركاء آخرين أيضًا) واجتماعات مع شركاء محتملين آخرين في الموارد على المستويات الميدانية والقطرية والعالمية. وكجزء من هذه الشراكة،

وإلى جانب الوكالات التي توجد مقارها في روما، اضطلعت كندا بدور رئيسي في مناصرة وعرض العمل الجيد المتحقق من خلال هذه المبادرة.

- توثيق الممارسات الجيدة لتسهيل تعاون الوكالات التي توجد مقارها في روما وعملية البرمجة في بلدان وأقاليم أخرى. ويمكن اعتبار هذا البرنامج نموذجًا لتعاون مستقبلي لهذه الوكالات. لذا، يمكن اقتراح توثيق ونشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشكل منهجي من أجل دعم بلدان أخرى في الانخراط في التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما. وهذا يشمل الممارسات الجيدة في ما يتعلق بالبرمجة المشتركة، والتخطيط والتنفيذ من أجل إظهار القيمة المضافة لعمل الوكالات معًا وبشكل متزامن على تدابير مراعية للتمايز بين الجنسين في الأجلين القصير والطويل، بما يساهم في تحقيق نتائج جماعية والتصدي على نحو مستدام للأزمات الغذائية في سياقات من الهشاشة. (مثلًا، يُجري البرنامج في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية مشتركة من التحليل والتخطيط من خلال النهج الثلاثي الأبعاد، والاستهداف المشترك، والقياس المشترك عن طريق تحليل قياسات مؤشر القدرة على الصمود والأنشطة المشتركة، مثل المساعدة الغذائية مقابل الأصول، والمدارس الحقلية للمزارعين، ونادي ديميترا، وخطط الادخار والقروض، والتمويل الريفي، والإنتاج المستدام وإدارة الموارد الطبيعية، ودعم منظمات المزارعين، وتحسين سلسلة القيمة بما في ذلك من خلال برنامج الشراء من أجل التقدم، وما إلى ذلك.
- يشكل تحديد وتوثيق هذه الممارسات الجيدة مساهمة رئيسية في الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية.

الملحق 2: التعاون على المستوى القطري/الإقليمي

1- *أفغانستان*

يشارك في رعاية الاستعراض الوطني الاستراتيجي للقضاء على الجوع كلّ من منظمة الأغذية والزراعة، واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وقد انضمّ المدراء الإقليميون في كل وكالة إلى المسؤول الرئيسي، السيد Hedayat Amin Arsala، نائب الرئيس السابق لأفغانستان، لإطلاق التقرير. وتقوم الوكالات الثلاث أيضًا بالتشارك في تمويل أمانة برنامج عمل الأمن الغذائي والتغذية في أفغانستان، وهي الهيئة المشتركة بين الوزارات المكلفة بالإشراف على اتساق السياسات وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي.

2- رابطة أمم جنوب شرق آسيا

تقوم منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بدعم من المديرية العامة للمساعدة الإنسانية والحماية المدنية في المفوضية الأوروبية، بوضع مشروع مشترك لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على إقامة نظم للحماية الاجتماعية واعية بالمخاطر ومستجيبة للصدمات. ويتمثل الهدف المحدد للمبادرة في تحسين توفّر الخيارات السياسية والتشغيلية للدول الأعضاء في الرابطة من أجل تعزيز قدرة نظم الحماية الاجتماعية على الاستجابة إلى الصدمات بما في ذلك الرجوع إلى (1) خيارات التصميم، (2) والتمويل (3) والحوافز لتوسيع نطاق النظم. وتشمل الأنشطة الرئيسية: دراسة على نطاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لنظم الحماية الاجتماعية والخيارات السياسية القائمة؛ وتحليلات قطرية تفصيلية في الفلبين وفييت نام وكمبوديا وميانمار؛ وخرائط الطريق على المستوى القطري في بلدان مختارة لتعزيز نظم الإنذار المبكر من أجل الحثّ على توفير حماية اجتماعية مستجيبة للصدمات، والخطوط التوجيهية الصادرة عن الرابطة بشأن الحماية الاجتماعية الواعية على المخاطر والمستجيبة للصدمات.

3- جمهورية أفريقيا الوسطى

عملت منظمة الأغذية والزراعة على نحو وثيق مع برنامج الأغذية العالمي في عام 2018 لتوفير الدعم الفني للحكومة لإعداد الوثيقة بشأن السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية. وتشاركا أيضًا في تنسيق المجموعة المعنية بالأمن الغذائي، وضمنا تبادل المعلومات على نحو ملائم بين الأعضاء، بما في ذلك عقد مشاورات منتظمة لدى إعداد الوثائق الاستراتيجية و/أو وثائق تعبئة الموارد اللازمة للمجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي تقييمًا وطنيًا للأمن الغذائي، وهو تمرين التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في مارس/آذار 2018، وشاركا في التقييم السريع المشترك بين الوكالات للأمن الغذائي الذي أُجري في بعض البؤر الساخنة في البلاد.

4- الجمهورية الدومينيكية

تعمل الوكالات التي توجد مقارها في روما على مبادرة تعزيز القدرة على الصمود مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية من أجل تحسين الحوكمة والقدرة على الصمود في وجه الصدمات المتصلة بالمناخ على المستوى المحلي، مع التشديد بصورة خاصة على الجزء الجنوبي من الجزيرة. وضمن إطار التدابير المشتركة، تعمل الفرق المعنية بالاتصال في منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشكل وثيق لإبراز شراكتهما من خلال منتجات مشتركة مثل الدعوات والبيانات الصحفية والمقالات والرسائل الدورية والكتيّبات واليافطات، وغيرها. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي مع وزارة شؤون الرئاسة لتنفيذ القانون بشأن السيادة، والأغذية والأمن التغذوي وقد قاما على نحو مشترك بدعم الأنشطة الوطنية والترويج لها من أجل تحديد الثغرات بين الجنسين في مجال الأمن الغذائي ومكافحتها.

5- هندوراس

تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي في صياغة اللوائح الخاصة بقانون التغذية المدرسية. وجمع برنامج الأغذية العالمي بين أصحاب مصلحة رئيسيين لإجراء المشاورات، في حين عملت منظمة الأغذية والزراعة مع محامين وصانعي القوانين في صياغة الوثيقة. وقد قُدّمت هذه الوثيقة إلى وزير التنمية والدمج الاجتماعي للتعليق عليها. كما أن المنظمة والبرنامج يعززان شراكتهما ودعوتهما من خلال شبكة الأمن الغذائي والتغذوي. ومن شأن التغطية المتزايدة لرصد الأمن الغذائي والاستهداف الفعال أن يدعما رصد الهدف 2-2 من أهداف التنمية المستدامة من خلال مساعدة الحكومة ومناصرتها من أجل إدراج الأمن الغذائي في المسوحات الوطنية. أمّا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فيعدّ اقتراحًا لمشروع PROINNORTE الذي يدعم 15.000 منتج من أصحاب الحيازات الصغيرة. ويضم الاقتراح برنامج الأغذية العالمي بوصفه شريكًا لدعم الروابط بين مبادرات المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والبرامج الوطنية للحماية الاجتماعية.

6- إندونيسيا

تعمل الوكالات التي توجد مقارها في روما بشكل رئيسي على تعزيز قدرات حكومة إندونيسيا لتحقيق أهدافها الإنمائية. ففي مجال الأمن الغذائي والتغذوي، يتم توفير المساعدة الفنية لزيادة قدرة الحكومة على الحدّ من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي باستخدام نُهُج قائمة على الأدلّة. وقد عملت هذه الوكالات أيضًا مع هيئة الأمن الغذائي في وزارة الزراعة، ومكتب الأرصاد الجوية وعلوم المناخ والجيوفيزياء لتعزيز قدرات الحكومة في مجال صنع السياسات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذوي في البلاد. ونتيجة الدعوة المستمرة، صدرت لائحة رئاسية تلقي الضوء على أهمية تحليل الأمن الغذائي لاستهداف قائم على الأدلة في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، والحاجة إلى تعزيز قدرة الحكومات على المستوى الوطني الفرعي في مجال مراقبة الأمن الغذائي والتغذية.

7- العراق

تشارك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في ترأس المجموعة المعنية بالأمن الغذائي وقطاع الأمن الغذائي لضمان التنسيق والرصد الملائمين لحالة الأمن الغذائي والحفاظ على استجابة فعالة ومسؤولة ومنسقة من خلال تدخلات قائمة على الأدلّة إزاء الأشخاص المهجرين داخليًا والعائدين والمجتمعات المضيفة واللاجئين، وغيرهم من أفراد المجتمعات الضعيفة. وقد جرت مناقشات بشأن تصميم برنامج مشترك لتعزيز القدرة على الصمود ودعم العائدين عبر تزويدهم بحزم من المواد الغذائية، ومدخلات زراعية والنقد مقابل العمل كخطوة أولى.

8- مدغشقر

لقد ركّزت الوكالات التي توجد مقارها في روما تعاونها في مدغشقر على ثلاثة مستويات رئيسية: الحوار الاستراتيجي والسياسي لدمج الأغذية والتغذية على نحو أفضل في السياسات الوطنية وعملية صنع القرار؛ والمستوى التشغيلي؛ ومستوى حالات الطوارئ. وفي عام 2016، فازت مدغشقر بجائزة الوكالات التي توجد مقارها في روما للتميّز في مجال التعاون على المستوى القطري نتيجة جهودها التعاونية وإنجازاتها على المستويات الثلاثة. وقد حفّز هذا النهج تعزيز قدرات الأسر والمجتمعات المحلية على تحسين أمنها الغذائي والتغذوي، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتجهيز المنتجات الزراعية، وتجهيز المنتجات الزراعية، وتقنيات ونهج ما بعد الحصاد؛ وتحسين الوصول إلى الأسواق وتنويع مصادر الدخل الزراعي، فضلًا عن تعزيز البنى التحتية الزراعية مثل منشآت الريّ على نطاق صغير.

9- موريتانيا

شاركت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في اللجنة التوجيهية التي أشرفت على الاستعراض الاستراتيجي الوطني للقضاء على الفقر وصادقت عليه في ديسمبر/كانون الأول 2017. وقد شارك برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مناقشات ثنائية للبحث عن أوجه التآزر التشغيلية، إثر الموافقة الأخيرة على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتعمل الوكالتان على صياغة مذكرة تفاهم على المستوى القطري، وتنويان الترويج لمجموعة واسعة النطاق لتعزيز القدرة على الصمود تكون متكاملة وقائمة على المجتمعات المحلية. وسوف يتم البحث في إمكانية تنفيذ تدخلات مكمّلة ضمن المواقع ذاتها بين برامج البنى التحتية الصغيرة والقائمة على المجتمعات المحلية التابعة للصندوق (PASK II وPROGRESS) وحزم أوسع نطاقًا لتعزيز القدرة على الصمود لدى برنامج الأغذية العالمي تتضمن المساعدات الغذائية مقابل الأصول، والوجبات المدرسية والمساعدة التغذوية. وسوف يتم تحديد الفرص المتاحة لوضع برمجة مشتركة من خلال التخطيط التشاركي (النهج الثلاثي الأبعاد). كما يجري تحديد مجالات التدخل المشتركة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وضمن إطار الشراكة من أجل التنمية المستدامة للفترة 2018-2022، التزم كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بالتركيز على "مجالات التلاقي". واتفقت الوكالتان على تعزيز معاييرها المشتركة بشأن ترتيب الأولويات الجغرافية وميزاتها النسبية لإجراء تدخلاتهما في المواقع ذاتها وتحقيق أثر أكبر. ويشكل هذا النهج تفعيلًا ملموسًا لإطار القدرة على الصمود

الخاص بالوكالات التي توجد مقارها في روما، كما يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم التابعة لها. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي على صياغة مذكرة تفاهم على المستوى القطري.

10- إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في أكتوبر/تشرين الأول 2017، وقّعت منظمة الأغذية والزراعة اتفاق شراكة إقليمية مع برنامج الأغذية العالمي، ركّز على دعم وتعزيز مجالات تبادل المعلومات، والتعاون في وضع السياسات والبرامج، وإقامة شراكات تشغيلية على المستوى القطري. وفي إطار التفعيل الجاري للاتفاق، قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي (فضلًا عن اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف وجامعة الدول العربية) بإعادة إطلاق مجموعة العمل لآلية التنسيق الإقليمية العربية المعنية بالأمن الغذائي، وإعادة إحياء المنصة الإقليمية للتعاون والحوار بشأن الأمن الغذائي والتغذية التي تهدف إلى تقديم استعراض كل سنتين للقضايا المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. كذلك، تتعاون منظمة الأغذية والزراعة بشكل وثيق مع برنامج الأغذية العالمي لدعم جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة فرعية جديدة معنية بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وتعمل كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي معًا على المبادرة الإقليمية للوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي، وسوف تتعاونان في الدعوة إلى الوجبات المدرسية خلال المنتدى العالمي لتغذية الطفل عام 2018 في تونس.

11- نيبال

إن البرنامج المشترك بعنوان "الإسراع في إحراز التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية" الذي تمّ إطلاقه في عام 2015، بالشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، يهدف إلى الارتقاء بالتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دعم الوزارات ذات الصلة. وبعد إنجاز تحليل الدروس المستفادة والنتائج في عام 2017، وفي ظل إعادة الهيكلة الجديدة مؤخرًا في نظام الحوكمة في البلاد، سوف يركّز هذا البرنامج المشترك في نيبال على تمكين المرأة الريفية في سياق الفيدرالية. وخلال دورة البرنامج الممتدة من يونيو/حزيران 2018 إلى سبتمبر/أيلول 2019، سوف يركز البرنامج المشترك على ما يلي: (1) تعزيز القدرات الفنية للمرأة الريفية، بما في ذلك تعزيز معرفتها بشأن الأنشطة المراعية للتغذية والاستعداد للكوارث؛ (2) وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق؛ (3) وقدرات القيادة لدى المرأة الريفية؛ (4) والتغييرات في الأعراف الاجتماعية والسلوكيات. ومن شأن التدخلات المقررة أن توفر الدعم المباشر لـ 2.330 مزارعة من المزارعات الريفيات اللواتي يشاركن في البرنامج المشترك في المقاطعتين المعنيتين (سارلاهي وراوتهات) بهدف تعميق آثار النتائج/التغييرات المتوخاة نتيجة الدعم الذي سيوفره البرنامج. ويهدف أيضًا إلى إشراك ما مجموعه 12.340 فردًا من عائلات النساء الريفيات، بما في ذلك 1.000 رجل وفتى، والتأثير عليهم.

12- باكستان

نجح كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي مؤخرًا في إقامة شراكة قوية على مستوى السياسات، والبرامج والتشغيل. فعلى مستوى البرامج، أسفر التعاون إلى وضع مشروع مشترك تمّت المصادقة عليه لإنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، حيث تكمّل تدخلات برنامج الأغذية العالمي في مجال الحماية الاجتماعية والتغذية تدخلات منظمة الأغذية والزراعة في مجال قدرة الزراعة على الصمود وإعادة إحياء الزراعة على نحو ابتكاري لتوفير الدعم الحاسم المتكامل من أجل ضمان سبل العيش القائمة على الأمن الغذائي والزراعة لدى العائلات العائدة حديثًا إلى المقاطعات القبلية في ولاية خيبر باختونخوا.

13- جنوب السودان

تعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي معًا على وضع استجابة متكاملة للطوارئ. فالتعاون، بما في ذلك مع اليونيسيف، يتمحور حول الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ؛ والأمن الغذائي، والمياه والإصحاح والنظافة، والمعلومات عن التغذية وتحليلها؛ وبناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية. وقد أجرت المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي تدخلات مشتركة فضلًا عن تقييم للاحتياجات في بعض المناطق الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي والمتأثرة بالنزاعات في البلاد. وهذا يشمل نظام رصد الأمن الغذائي والتغذية الذي وصل إلى مستوى غير مسبوق من التغطية منذ بداية الحرب، بما في ذلك بعض المقاطعات التي يصعب الوصول إليها، والأكثر بعدًا وتأثرًا بالنزاعات بالبلاد. وفي إطار الشراكات لتعزيز القدرة على الصمود والانعاش، تعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي معًا كجزء من مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة لاستعادة وتنويع سبل عيش المجتمعات المحلية، والترويج للإنتاج المستدام للمحاصيل والإنتاج الحيواني، وتعزيز ممارسات تبادل الموارد وإدارتها ضمن المجتمع المحلي وبين المجتمعات المحلية. وتجري الأنشطة في أويل، كما أُطلق برنامج مشترك للإنعاش وتعزيز القدرة على الصمود في أكتوبر/تشرين الأول 2018. كذلك، يقوم تعاون وثيق بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، من خلال وحدة قياس القدرة على الصمود ورصدها لوضع نظام متناسق ومتسق لقياس القدرة على الصمود. وقد جرى وضع خطة عمل سوف تضم، ضمن أمور أخرى، التدريب على بناء القدرات. ويناقش كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي مع اليونيسيف نهج مقترح لتطبيق "نموذج جمهورية الكونغو الديمقراطية" في جنوب السودان. ومن خلال المشروع المقترح، تنوي منظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي تعزيز القدرة على الصمود وسبل العيش لدى المجتمعات المستفيدة عن طريق إعادة تأهيل نظم الإنتاج، والترويج لشبكات الأمان التغذوية والاجتماعية والممارسات الغذائية الجيدة وتحسين تقديم الخدمات الأساسية ودعم التماسك الاجتماعي.

14- سري لانكا

يقوم خبراء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وفي برنامج الأغذية العالمي وفي المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بدعم استراتيجية مراعية للتغذية للخطة الاستراتيجية القطرية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي. ويعمل الصندوق

مع برنامج الأغذية العالمي على وضع إطار لكيفية تأهيل المستفيدين من برنامج الأغذية مقابل الأصول التابع لبرنامج الأغذية العالمي للاستفادة من البرنامج المموّل من الصندوق والمرتبط بالأسواق الزراعية. وما زالت الاستراتيجيات القطرية تقيم تعاونيات مع شبكة التغذية للأمم المتحدة، وشبكة الأعمال التابعة للحركة المعنية بتعزيز التغذية، بما في ذلك مع اليونيسيف، والتي سوف تدعم الحكومة لتعزيز برنامجها للوجبات المدرسية وتحسين التغذية من خلال تنفيذ خطة عمل متعددة القطاعات للتغذية.

15- السودان

وقعت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، في مايو/أيار 2017، إعلانًا على المستوى القطري في مايو/أيار 2017 لتعزيز استدامة وآثار التدخلات في برامجهما القطرية.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشكل مشترك لزيادة الإنتاج وخفض خسائر ما بعد الحصاد في الأغذية الغنية بالمغذيات، وتسهيل تنويع الإنتاج في الوقت ذاته. كذلك، تجرّب منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي معًا نظام إنتاج الزرع في الماء للعلف كخيار لتحسين سبل عيش السكان المهجرين داخليًا في دارفور.

16- تيمور-ليشتي

سيقوم كل من منظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، والجهات المانحة والشركاء المحليين بدعم وزارة الصحة والمجلس الوطني للأمن الغذائي والتغذية لتسريع التقدم نحو تنفيذ تدخلات ذات أولوية خاصة بالتغذية، حدّدتها الاستراتيجية الوطنية للتغذية وخطة العمل لتحدي القضاء على الجوع. كما أن علاقة العمل الوثيقة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي تدعم الحكومة في تحديد الأولويات لتحقيق الأهداف الواردة في هذه الخطط.

17- تركيا

تقوم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستكشاف الإمكانيات لوضع اقتراح مشترك يدعم الانتقال إلى تقديم مساعدة مشروطة على نحو أكبر، خاصةً للاجئين السوريين في تركيا. وتقضي الخطة بإضفاء الطابع المؤسسي على برنامج النقد مقابل العمل/النقد مقابل الأصول ضمن النظام الحكومي القائم، بما يتيح للمستفيدين إمكانية العمل في أنشطة زراعية حرجية، مثل إنتاج الشتلات، والتحريج وأنشطة مكافحة التآكل. ويتمثل الهدف في تعزيز قدرة المستفيدين على الصمود من خلال تحسين مهاراتهم المهنية وتوسيع خبرتهم في العمل والمساهمة في الوقت ذاته في تحقيق الأهداف الوطنية للبلاد للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في قطاع الزراعة.

18- منصّة تحليل الضعف ورسم الخرائط لحالات الطوارئ الإقليمية

وضعت منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي ومختبر بالس في جاكارتا منصة تحليل الضعف ورسم الخرائط لحالات الطوارئ الإقليمية، وهي لوحة متابعة إلكترونية تقيس آثار ظاهرة النينيو في إندونيسيا. وهذه الأداة قائمة اليوم في غرفة عمليات مكتب رئيس جمهورية إندونيسيا، لدعم الاستجابات لحالات الطوارئ في بابوا غينيا الجديدة وتيمور ليشتي وفييت نام وكمبوديا. وخلال عام 2018، سوف تعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومختبر بالس في جاكارتا على تكييف لوحة المتابعة الإلكترونية هذه على نحو أكبر بحيث تُكرر في بلدان أخرى من إقليم آسيا والمحيط الهادئ.

الملحق 3: الأنشطة على المستوى العالمي وعلى المستوى المواضيعي

1- تغيّر المناخ

نظّمت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي حدثين مشتركين حول عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة والمالية خلال دورة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنعقدة في مايو/أيار 2018. وخلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، نظّمت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي حدثًا جانبيًا بشأن تعزيز الرابط بين تغير المناخ والأمن الغذائي، بما في ذلك الجوانب المتصلة بالكربون في التربة، وصحة التربة، وخصوبة التربة في المروج وأراضي المحاصيل، فضلًا عن النظم المتكاملة والإدارة.

2- التمايز بين الجنسين

تواصل الوكالات التي توجد مقارها في روما دعم حقوق المرأة في المناطق الريفية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتستمر في تنفيذ البرنامج المشترك حول التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية. وفي عصر "البيانات الكبيرة"، يتعاون كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي مع غالوب في وضع تدبير "المساواة بين الجنسين لتحقيق الأمن الغذائي". وجرى تنفيذ هذا التدبير من خلال استطلاع غالوب العالمي، وتمّ اختباره في سبعة بلدان في عام 2018، وهو يبيّن الروابط المباشرة بين المساواة بين الجنسين والتمكين والأمن الغذائي.

3- المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي

تلتزم المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي التي تشارك في قيادتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بإنقاذ الأرواح من خلال التنسيق الفعال لاستجابات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ الكبرى، ودعمت في عام 2017 حوالي 30 مجموعة للأمن الغذائي في البلاد. ويعمل كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والشركاء في الموارد والممثلين الحكوميين بشكل وثيق معًا لمساعدة المحتاجين بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس. وخلال عام 2017، طالت جهود التنسيق التي بذلتها المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي أكثر من 700 1 شريك على المستوى القطري، تشكل الكيانات الوطنية أكثر من نصفهم. كما أن مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات التي تشارك في استضافتها المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي والمجموعة العالمية المعنية بالتغذية، تدعم الشركاء في تعزيز النتائج التغذوية. وفي بداية عام 2017، تمّ تصنيف أكثر من 108 ملايين شخص في حالات الطوارئ على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد فيما استُهدف 78.6 ملايين شخص من خلال خطط الاستجابة الإنسانية. وقد دعمت هذه المجموعة عمليات رئيسية في بنغلاديش والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال والعراق ونيجيريا واليمن، حيث تمّ توفير المساعدة في مجال الأغذية والزراعة وسبل العيش لأكثر من 25 مليون شخص.

4- رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من حالات نزاع

يوفّر كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إلى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة لمحةً عامة عن أعداد الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى الأغذية في حالات الطوارئ، والتغذية والمساعدة في مجال سبل العيش في 22 بلدًا/إقليمًا متأثرًا بالنزاع. ويوضع التقرير في سياق الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وهي مبادرة متعددة الشركاء ملتزمة بإيجاد حلول مستدامة للأزمات الغذائية من خلال تعزيز وتبادل تحليل الأمن الغذائي وتوطيد التنسيق للاستجابات القائمة على الأدلّة عبر العلاقة بين المساعدات الإنسانية والتنمية والسلام. وهو يحلّل العوامل التي تولّد انعدام الأمن الغذائي وينظر في ما إذا كانت هذه العوامل نتيجة النزاع و/أو إذا كانت تولّد توترًا أكبر. وكما أقرّت به اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في القرار التاريخي الأخير 2417 (2018)، فإن النزاعات المسلحة والجوع مرتبطان بشكل وثيق. ونادرًا ما يكون الأشخاص المقمحون في الحرب أو المهجرون بسبب الحرب قادرين على الحصول على الأغذية التي يحتاجونها لعيش حياة صحية ونشطة – ويمكن أن يؤدي عدم القدرة على النمو أو شراء كميات كافية من الغذاء إلى التوترات أو تفاقمها وحتى أن يولّد النزاعات. ويسلط هذا التقرير الضوء على تداعيات الاستجابة وتخصيص الموارد لمعالجة الحلقة المفرغة بين النزاعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي.

5- الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات

يدعم كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي تنمية وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية القائمة على المخاطر والترتيبات الملائمة للاستجابة إلى الصدمات مع وزارة التنمية الدولية البريطانية، والاتحاد الأوروبي، واليونيسيف وشركاء آخرين في التنمية. وقد استكشفت منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي الظروف التي يمكن أن تُستخدم فيها النظم القائمة للاستجابة بفعالية للأزمات فيما تعزّز قدرة الأكثر ضعفًا على التكيف والتحمل والتحوّل في حال حدوث الصدمات المتعددة الأبعاد. وينطوي هذا بصورة مشتركة وخاصة بالعمل على المستوى العالمي، مثل المؤتمر الدولي بشأن الحماية الاجتماعية في سياقات الهشاشة والتهجير القسري، الذي تدعمه الوكالتان، ومجموعة التنسيق غير الرسمية، التي تعمل من خلالها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومؤسسات أخرى.

6- عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية

في ديسمبر/كانون الأول، تمّ اعتماد القرار الذي أعلن عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) بالإجماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويدعو هذا القرار منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى قيادة عملية تنفيذ العقد بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء، وتقديم تقرير كل سنتين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز من خلال الأمين العام للأمم المتحدة. وتعمل المنظمة بشكل وثيق مع الصندوق لوضع خطة عمل، وتنظيم مؤتمر دولي حول الزراعة الأسرية في بداية عام 2019 لإطلاق العقد. ودعمًا لهذا الأخير، سوف تستضيف منظمة الأغذية والزراعة، في إطار مبادرة تتخذها الوكالات التي توجد مقارها في روما، ندوةً دولية حول الابتكار الزراعي للمزارعين الأسريين في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

الملحق 5: الخدمات المؤسسية

1- إدارة القدرة على الصمود في المنظمة

تقيم الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما اتصالًا منتظمًا مع بعضها البعض، وقد انعقد الاجتماع الأخير بينها في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أغسطس/آب 2018. واستعرضت نقاط الاتصال المسودة المنقحة لمذكرة التفاهم المتصلة بنظام إدارة القدرة على الصمود في المنظمة. ويلاحظ هذا الاتفاق، من بين عدة أمور، استخدام مقار الوكالات في حال وقوع حوادث تعطّل الوظائف الأساسية التي يضطلع بها أحد الشركاء أو أكثر، والتدريب المشترك على الاستعداد لها.

2- خدمات الخزانة

تشارك الوكالات التي توجد مقارها في روما في لجنة استثمار حيث يتم تبادل المعرفة وأفضل الممارسات. كما تتعاون منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي مع بعضها للتوريد المشترك لخدمات الخزانة، بما في ذلك المفاوضات مع مصرف الإيداع واختيار مديري الاستثمار الخارجي حيث تكون هناك احتياجات مماثلة ودراسة توزيع الأصول للاستثمارات الطويلة الأجل. كما تشارك الوكالات مع فريق الأمم المتحدة العامل المعني بخدمات الخزانة المشتركة ممّا يساعد على تنسيق التعاون في مجال النقد الأجنبي والخدمات المصرفية والاستثمارات وخدمات السداد.

3- الخدمات المشتركة لمجمع السلع والخدمات

في عام 2017، أُغلقت منافذ فرعي مجمع السلع والخدمات في منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بعد تحديد أوجه قصور خطيرة ومسائل متعلقة بالالتزامات في ما يخصّ نموذج الأعمال الذي كان يُطبق حتى ذلك الحين. وقد أجرت المنظمة والبرنامج مناقشات مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يعتمد نموذج أعمال لمجمع السلع ذا طابع إلكتروني ويستعان في إدارته بالكامل بمصادر خارجية. وقد انعقد اجتماع رفيع المستوى بين الوكالات التي توجد مقارها في روما في سبتمبر/أيلول 2018. وتناقش منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي حاليًا خيارات مجمع السلع والخدمات والمتطلبات المحددة مع حكومة إيطاليا.

4- اتفاقات المنظمة بشأن سعر تذاكر السفر

تواصل الوكالات التي توجد مقارها في روما مفاوضاتها مع شركات الطيران للحصول على أسعار تذاكر خاصة بها على متن الخطوط الجوية الرئيسية. وبالاستناد إلى القوة الشرائية المشتركة بين الوكالات الثلاث، تمّ توسيع نطاق عملية إبرام ترتيبات عالمية لتشمل معظم الشركاء الرئيسيين من شركات الطيران المستخدمة لرحلات السفر في مهام رسمية، دعمًا لكفاءات الكلفة في المكاتب الميدانية. وتستكشف الوكالات التي توجد مقارها في روما أوجه التعاون في المستقبل.

5- استضافة الاتفاقات على مستوى المقار الرئيسية

في يوليو/تموز 2018، أُنجزت مذكرة تفاهم بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي تتعلق بتوفير مساحة لمكتب من جانب المنظمة (أي 324 مترًا مربعًا) لبرنامج الأغذية العالمي، على أن يدفع هذا الأخير اشتراكًا سنويًا يغطي النفقات التشغيلية ذات الصلة التي تتكبدها المنظمة. وبموجب هذا الاتفاق، تقوم المنظمة أيضًا بتزويد مكتب برنامج الأغذية العالمي بخدمات الصيانة والمرافق الضرورية، وأثاث المكاتب الأساسي، والبنية التحتية والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والخدمات الطبية وخدمات السفر والأمن، فضلًا عن النفاذ إلى الأقسام المشتركة واستخدامها مثل الكافيتريا والمطعم ودورات المياه وقاعات الاجتماعات.

6- استضافة الاتفاقات على المستوى الميداني

تستضيف المنظمة حاليًا ثمانية مكاتب قطرية هي: بوليفيا (2011) وبوروندي (2014) وجمهورية مصر العربية (2015) ومدغشقر (2014) وموزامبيق (2012) وباكستان (2013) ورواندا (2014) وسيراليون (2014). وعلاوة على ذلك، توفر المنظمة للصندوق مساحة مكتبية لأغراض التخزين في اليمن. ومنذ عام 2015، تتشاطر المنظمة والصندوق المباني نفسها في غانا وهي مبانٍ وفّرتها لهما الحكومة. وبالتالي، تتشاطر الوكالتان جميع النفقات الإدارية والأمنية للمباني المشتركة. ومن المتوقع أن يبرم الصندوق في السنتين أو الثلاث سنوات التالية اتفاقات إضافية على مستوى الخدمة مع المنظمة و/أو البرنامج، بما يعزز من مستوى التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما في مجالات مثل الأمن الميداني والتدريب على الأمن الميداني، والإدارة العامة والموارد البشرية ودعم تكنولوجيا المعلومات. وفي بعض البلدان، يستخدم الصندوق اتفاق البلد المضيف للمنظمة بحيث تشمل الامتيازات والحصانات موظفيه وعملياته. ويقيم برنامج الأغذية العالمي صلات مع مديري المرافق في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن اتفاقات الخدمات المشتركة بما في ذلك الصيانة وخدمات الطباعة، وبصفة عامة إبرام اتفاقات طويلة الأجل في ما يتعلق بإدارة المباني. ويستضيف برنامج الأغذية العالمي حاليًا منظمة الأغذية والزراعة في 9 بلدان: تركيا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزمبابوي وغواتيمالا والفلبين وكينيا والنيجر. كذلك، يقوم البرنامج باستضافة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في 3 بلدان: جنوب أفريقيا ونيبال والنيجر. علاوةً على ذلك، غالبًا ما عمد برنامج الأغذية العالمي، عند الإمكان، إلى تشاطر المبنى مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة على المستويين الوطني والوطني الفرعي.

7- الموارد البشرية

في ما يخص الموارد البشرية، يعقد مدراء الموارد البشرية في الوكالات الثلاث اجتماعات شهرية لمناقشة التعاون الاستراتيجي والمواءمة في مجال إدارة الموارد البشرية. ويتعاون الموظفون المعنيون بسياسات الموارد البشرية في الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما على نحو نشط لضمان مواءمة سياسات الموارد البشرية قدر الإمكان بين الوكالات الثلاث. ففي السنتين الماضيتين، عملوا بشكل وثيق مع بعضهم لوضع حزمة التعويضات الجديدة لموظفي الفئة الفنية والفئة العليا، والتي تمّ اعتمادها على مراحل بين عامي 2016 و2018. كما تناقشوا بشأن التغييرات في تسويات مقر العمل إثر مسح المرتبات الذي أُجري في روما، مع الاعتماد المتوازي لتدابير مشتركة للتخفيف من الآثار. وما زالت مجالات اللغات واختبار المهارات المكتبية، والمعاشات التقاعدية والتأمين الصحي والتأمين على الحياة، تشهد مستوى عاليًا من التعاون والتبادل بين المنظمات الثلاث. وأخيرًا، تتعاون الخدمات الطبية والوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما من خلال تبادل الخبرات والمعارف، وتعزيز اقتصادات الوفرة لتحقيق الكفاءة والفعالية لتوفير الحماية الصحية لموظفي الوكالات.

8- موقع الوكالات التي توجد مقارها في روما على شبكة الإنترنت

ما زلت الوكالات التي توجد مقارها في روما تستخدم الموقع الشبكي المشترك الذي يستضيفه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كأداة لرفع مستوى الوعي وتبادل المعلومات بشأن الأنشطة المشتركة.

9- المنصة المشتركة لإدارة البيانات ذات الصلة بالمشروع

بناءً على الاهتمام المتزايد من المكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة (مثلًا في بنغلاديش والصومال والعراق وغامبيا، من بين غيرها) لاستكشاف إمكانية استخدام منصة سكوب، أي المنصة على نطاق المنظمة لإدارة البيانات المتصلة بالمستفيدين ونقلها ضمن برنامج الأغذية العالمي، من أجل تسجيل المستفيدين من المشروع وإدارة بياناتهم والمساعدة في تتبعها (وبخاصة التحويلات النقدية). وتجري حاليًا مناقشة اتفاق ثنائي بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، ومن المتوقع أن يكون جاهزًا في الربع الأخير من عام 2018.

10- البنية التحتية المشتركة لتكنولوجيا المعلومات

يمكن تطوير التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما في ما يخص مركز العمليات الأمنية، الذي أبرمت معه المنظمة مؤخرًا عقد خدمة. ويمكن تشاطر هذه الخدمات مع الوكالتين الأخريين. كذلك، هناك إمكانية للتعاون في مجال إدارة السفر والنفقات، ولكن لتحقيق ذلك ينبغي أولًا توفير الاتساق بين السياسات والإجراءات ذات الصلة لدى الوكالات الثلاث. وأخيرًا، يتخذ كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي خطوات للانتقال إلى نظام سحابي، باستخدام ترتيبات/مبادرات تعاقدية تكميلية لبناء عناصر مشتركة من شأنها تيسير إدارة المعرفة داخل المنظمة، والخدمات المشتركة، والرصد والتدريب المشترك، وما إلى ذلك.

11- الأمن المشترك لتكنولوجيا المعلومات

وبالتالي، يقوم اتصال وثيق بين كبار موظفي المعلومات والمسؤولين عن أمن تكنولوجيا المعلومات لوضع نهج واحد مشترك بين الوكالات التي توجد مقارها في روما لأمن تكنولوجيا المعلومات. وقد أفضى ذلك إلى تعاون، مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في العقد المذكور أعلاه بين منظمة الأغذية والزراعة ومركز العمليات الأمنية، والذي استخدمه الصندوق من مؤسسة أخرى، وبالتالي كانت خبرة الصندوق مفيدة للمنظمة في الكشف عن نقطة النهاية والاستجابة لها.

12- مجالات محتملة أخرى من التعاون

لقد تمّ استكشاف العديد من المجالات المحتملة الأخرى لتعزيز التعاون. فعلى سبيل المثال، أعرب كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي عن اهتمامه بمركز الخدمات المشتركة التابع للمنظمة في بودابست، في حين أن برنامج تأجير السيارات التابع لبرنامج الأغذية العالمي والمشغّل من دبي، فضلًا عن السلسلة التي يملكها لأكثر من ثمانين بيت ضيافة في كافة أنحاء العالم، يوفّر فرصًا مثيرة للاهتمام للمنظمة.